مؤسسة بصائر
للتحقيق والدراسات الإسلامية

تنوّع جهات علوم الأئمة عليهم السلام وسعتها

الشيخ حسن فوزي فوّاز

basaer-qom.com +989368044527 قم المشرّفة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على خير خلقه محمد وعلى آله الأطيبين

واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين

من المسائل الروائية الملفتة للنظر الأخبار المتعرّضة لسعة علوم رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام، وتنوّع جهاتها، وقد جمع العلامة المجلسي قدس سره جملةً وافرة منها في البحار تحت عنوان: «أبواب علومهم»[1]، لكن قد طرحت جملة من التساؤلات والإشكالات التي حاولت التشكيك في صحة ما ورد في مضامينها، مع الاعتراف بأصل صدورها.

هذا، وقد ألقيت مجموعة من المحاضرات حاولت فيها علاج تلك الإشكالات والتساؤلات، وقد طلب منّي بعض الأخوة أن أقرّر ما ألقيته فكانت هذه المقالة.

---

(١) انظر: بحار الأنوار ج٢٦ / ص٢٨ وما بعدها.

عرض لصحيحة أبي بصير

لعلّ أكثر الروايات وضوحاً من حيث السند والدلالة على سعة علوم آل البيت عليهم السلام وتنوّع جهاتها، ما جاء في الكافي عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد، عن عبد الله بن الحجال، عن أحمد بن عمر الحلبي، عن أبي بصير، وفيها: «**دخلتُ على أبي عبد الله عليه السلام، فقلتُ له: جعلتُ فداك، إنـّي أسألك عن مسألةٍ، هاهنا أحدٌ يسمع كلامي؟**

قال: **فرفع أبو عبد الله عليه السلام ستراً بينه وبين بيتٍ آخر فاطّلع فيه، ثمّ قال: يا أبا محمّدٍ، سل عمّا بدا لك.**

قال: **قلتُ: جعلتُ فداك، إنّ شيعتك يتحدّثون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله علّم عليّاً عليه السلام باباً يُفتح له منه ألف بابٍ.**

قال: **فقال: يا أبا محمّدٍ، عَلَّمَ رسولُ الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام ألف بابٍ يُفتح من كلّ بابٍ ألف بابٍ.**

قال: **قلتُ: هذا والله العلم. قال: فنكتَ ساعةً في الأرض، ثمّ قال: إنـّه لعلمٌ، وما هو بذاك.**

قال: **ثمّ قال: يا أبا محمّدٍ، وإنّ عندنا الجامعة، وما يدريهم ما الجامعة؟!**

قال: قلتُ: جعلتُ فداك؟ وما الجامعة؟ قال: صحيفةٌ طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله صلى الله عليه وآله وإملائه من فلق فيه، وخطّ عليٍّ بيمينه، فيها كلّ حلالٍ وحرام، وكلّ شيءٍ يحتاج النّاس إليه حتّى الأرش في الخدش، وضرب بيده إليّ فقال: تأذن لي يا أبا محمّدٍ؟ قال: قلتُ: جعلت فداك، إنّما أنا لك فاصنع ما شئت.

قال: فغمزني بيده، وقال: حتّى أرش هذا كأنّه مغضبٌ.

قال: قلتُ: هذا والله العلم. قال: إنّه لعلمٌ وليس بذاك، ثمّ سكت ساعةً، ثمّ قال: وإنّ عندنا الجفر، وما يُدريهم ما الجفر؟!

قال: قلتُ: وما الجفر؟ قال: وعاءٌ من أَدَمٍ، فيه علم النّبيّين والوصيّين، وعلمُ العلماء الّذين مَضَوا من بني إسرائيل.

قال: قلتُ: إنّ هذا هو العلم. قال: إنّه لعلمٌ وليس بذاك. ثمّ سكت ساعةً، ثمّ قال: وإنّ عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، وما يُدريهم ما مصحف فاطمة عليها السلام.

قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحفٌ فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرّاتٍ، والله ما فيه من قرآنكم حرفٌ واحدٌ.

قال: قلتُ: هذا والله العلم. قال: إنّه لعلمٌ وما هو بذاك. ثمّ سكت ساعةً، ثمّ قال: إنّ عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائنٌ إلى أن تقوم السّاعة.

قال: قلتُ: جعلتُ فداك هذا والله هو العلم. قال: إنـّه لعلمٌ وليس بذاك.

قال: قلتُ: جعلتُ فداك، فأيّ شيءٍ العلم؟

قال: ما يحدث باللّيل والنّهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة»[1].

توطئة

قبل الشروع في عرض ما قد يستشكل به على هذا النوع من الأخبار ينبغي أن ننبّه إلى أنّ هذه الروايات لا تتحدّث بشكل مباشر عن مسألة فقهيّة كي نبحثها على أساس الحجيّة الأصوليّة على تقدير الإيمان بها، بل هي تحكي أمراً واقعياً خارجياً، ومن هنا لا تكون صحة السند كافيةً لإثبات هذه المعرفة وأنّ الأمر كذلك في الواقع، بل لا بدّ أن يكون لهذه الأخبار كاشفية وثوقيّة عن الواقع، ولذا فقد يُستشكل في هذه المضامين بإقامة قرائن من الداخل أو من الخارج على عدم اعتبار هذه الأخبار[2].

---

(١) الكافي ج١ / ص٢٣٨ ـ ٢٤٠، ورواه الصفار في البصائر ص١٥١ و١٥٢.

(٢) وقد فصّلنا الحديث حول هذه المسألة في غاية المراد في شرح تجريد الاعتقاد ج١ / ص٣١ ـ ٨٨.

ونلفت النظر إلى أنّ تحصيل الوثوق عن طريق استفاضة المضامين أمر عقلائي جداً، وهو ما قد يعبّر عنه بتعاضد الدلالات[١]، ولو بلحاظ القدر المتيقّن الوارد بين هذه المضامين، وإلاّ فوجود معارضات جانبية بين الأخبار المتكثّرة لسبب من الأسباب أمر متوقّع، ولا ينبغي لأهل الوثوق أن يجعلوا ذلك سبباً لإنكار أصل تلك الأخبار.

وإن شئت قلت: فرقٌ بين النظر إلى المشترك تحصيلاً للوثوق، وبين تركيز النظر على ما يعتقد تباينه ـ وإن أمكن توجيهه ـ فيحكم بالتعارض وعدم الوثوق، ويصف الطرف الآخر المبيّن عدم معلومية التنافي بأنّه في مقام التبرير والتكلّف والتأويل. وإلاّ فعند التعامل مع أمورٍ غيبيّة يوجد اعتراف ضمني بعدم الإحاطة بحقيقة الأمر إلاّ على قدر ما وردنا من نصوص، ولا نعرف إلاّ مقدار ما عرّفونا، وكثيراً ما يكون عدم الإحاطة بظروف الموضوع وحقيقته سبباً لتوهم التناقض.

وأعتقد أنّ هذه المسألة مسألة منهجية ينبغي أن يُلتفت إليها في مقام التعامل مع النصوص الحاكية لعالم الغيب، ومنها شؤون أولياء الله تعالى، فيكفينا الاعتقاد بما فيه الوثوق، وبيان عدم وجود تناقض بلحاظ غيرها، ولو لم نعتقد بما فيها من تفاصيل جزئية.

---

(١) انظر: فرائد الأصول ج١ / ص٥٥٨.

وعلى كلّ، فالشكّ على تقدير حُسنه فإنّما هو في طريق الفهم والتعلّم، لا ما يكون في طريق الشكّ والريب، وإلاّ ففرق بين مَن يجري عليه قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾[1]، وبين مَن يجري عليه ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝١٢٤ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾[2].

ولا نريد هنا الاعتذار عن التقصير في فهم النصوص وإبداء احتمالات خرافية من باب «الجمع مهما أمكن أولى من الطرح»، بل سوف نبرز ـ إن شاء الله تعالى ـ قرائن على فهم معيّن لهذه النصوص، وعلاج ما قد يوهم معارضةً، سواء أكانت معارضة داخلية أم خارجية، والله الموفق.

في عرض الإشكالات والجواب عليها

هذا، وسوف نتعرّض في هذه المقالة المختصرة لجملة من الإشكالات التي قد تطرأ على بال الباحث:

---

(١) الكهف / ١٣.

(٢) التوبة / ١٢٣ ـ ١٢٥.

١ـ إشكاليّة كون غالب النصوص مروية من طرف الصفار والكليني قدس سرهما

قد يُقال: إنّ هذه الأحاديث قد تفرّد بروايتها الصفار والكليني قدس سرهما غالباً مع تجاهل أغلب المحدّثين لها مثل الصدوق والطوسي وأمثالهم قدس سرهم، وهذا التجاهل من أعلام الطائفة يوجب الريب في صحة تلك المضامين.

والجواب:

اعلم أنّ إثبات المحدِّثين للأخبار في كتبهم مرتبطٌ إلى حدّ كبير ـ لو غضضنا النظر عمّا يقع من استطراد ـ بالقصد من المصنَّف، والغرض الذي من أجله أَلَّفَ المحدِّث الكتاب، فمثلاً: غالب أخبار الإماميّة المرتبطة بباب التوحيد موجودة في كتابي الكافي للكليني والتوحيد للصدوق قدس سرهما، ومع خطر تلك المسائل وأهميتها، فهل يُحتمل أن يقال بأنّ هذا التفرّد يكون مورداً لإثارة السؤال؟!

بل الصحيح أنّ في كتاب الكافي ما أسماه بـ«كتاب الحجّة»، والبصائر لعلّه الفاتح لتنظيم الأخبار بهذه الطريقة، ولم يؤلف الصدوق قدس سره كتاباً يحتاج إلى ذكر هذه المضامين بطريقة متكثّرة، بل ينقلها في كتبه حيث تقتضي مناسبةٌ ما كما فعل في ضمن كتاب الخصال ـ مثلاً ـ بمناسبة رقم الثلاثين على ما يأتي نقله إن شاء الله تعالى، وإلاّ فكتاب الخصال قد وضع لبيان الأعداد والخصال المحمودة والمذمومة.

وأمّا الشيخ أبو جعفر الطوسي قدس سره فأمر كتبه أوضح من أن يخفى، فإنّ كتابي التهذيب والاستبصار يتعرضان للأبحاث الفقهيّة، والغيبة متعرّض لشؤونها، والأمالي أشبه شيء بالكشكول الذي تذكر فيه الروايات من دون جمعها تحت عنوان موحّد.

إن قلت: لعلّ نظر المستشكل إلى تفرّد كلٍّ من الكليني والصفار قدس سرهما بنقل هذه المضامين، مع معرفتنا بعدم تشدّدهما في نقل مضامين الغلو، خلافاً لمثل الشيخ الصدوق قدس سره، فيراد الإشارة إلى أنّ هذه المضامين العالية من تراث المغالين.

قلت: أولّاً: إنّ جملة من هذه الأخبار ورد فيها مَن لم يُتهم بالغلو، كنفس هذا السند الذي تقدّم نقله في صدر هذه الرسالة، فقد ورد فيه مجموعة من كبار القوم وهم: «أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي» وحاله أشهر من أن يُعرَّف، و«عبد الله بن محمد الحجال» وهو ثقة ثقة ثبت، وأحمد بن عمر بن أبي شعبة الحلبي، وهو من بيت علم، كلّهم ثقات، وكانوا جميعهم مرجوعاً إلى ما يقولون، وأبو بصير وهو يحيى بن القاسم الأسدي الثقة الوجيه[1].

ثانياً: إذا كان التراث تراث المغالين فلا ينبغي وجوده في كلمات الصدوق قدس سره ـ مثلاً ـ مطلقاً؛ باعتبار أنّ أصل وجود مثل هذا التراث في كلمات الصدوق من دون أي تعليق على تلك المضامين يعني الرضا به، ولو لم يكن في

(١) لاحظ ترجمة هؤلاء الأعلام: رجال النجاشي ص٢٢٦، و٢١٣، و٤٤١.

أخبار الصدوق إلاّ روايته عن الإمام الرضا عليه السلام عن آبائه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما يَنْقَلِبُ جَناحُ طائرٍ في الهواء إلاّ وعندنا فيه علمٌ»[1]، لكفى.

وفي الزيارة الجامعة ـ التي أثبتها الصدوق قدس سره في الفقيه ـ وَصْفُ أهل البيت عليهم السلام بـ«عيبة علمه» تعالى، إلى أن يُقال في وصفهم عليهم السلام: «اصطَفَاكُم بعلمه، وارتَضَاكُم لغَيبه، واختَارَكُم لسرّه، واجتَبَاكُم بقُدرَته، وأَعَزَّكُم بهُدَاهُ، وخَصَّكُم ببُرهَانه، وانتَجَبَكُم بنُوره، وأَيَّدَكُم بروُحه، ورَضيَكُم خُلَفَاءَ في أَرضه، وحُجَجاً على بَريَّته، وأَنصَاراً لدينه، وحَفَظَةً لسرّه، وخَزَنَةً لعلمه، ومُستَودَعاً لحكمَته، وتَرَاجمَةً لوَحيه، وأَركَاناً لتَوحيده، وشُهَدَاءَ على خَلقه، وأَعلاماً لعبَاده، ومَنَاراً في بلاده، وأَدلاءَ على صرَاطه»[2].

وقد ورى في الخصال في ضمن حديث طويل يذكر فيه علامات الإمام عليه السلام، إلى أن قال: «ويَكُونُ عندَهُ سلاحُ رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسَيفُهُ ذُو الفَقَار، ويَكُونُ عندَهُ صَحيفَةٌ فيهَا أَسمَاءُ شيعَته إلَى يَوم القيَامَة، وصَحيفَةٌ فيهَا أَسمَاءُ أَعدائهم إلَى يَوم القيَامَة، ويَكُونُ عندَهُ الجَامعَةُ، وهيَ صَحيفَةٌ طُولُهَا سَبعُونَ ذرَاعاً فيهَا جَميعُ مَا يَحتَاجُ إلَيه وُلدُ آدَمَ، ويَكُونُ عندَهُ الجَفرُ الأَكبَرُ والأَصغَرُ، إهَابُ مَاعزٍ وإهَابُ كَبشٍ، فيهمَا جَميعُ العُلُوم حَتَّى أَرشُ الخَدش، وحَتَّى الجَلدَةُ ونصفُ الجَلدَة وثُلُثُ الجَلدَة، ويَكُونُ عندَهُ مُصحَفُ فَاطمَةَ عليها السلام»[3].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ج٢ / ص٣٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه ج٢ / ص٦١١.

(٣) الخصال ج٢ / ص٥٢٧، ولاحظ: عيون أخبار الرضا عليه السلام ج١ / ص٣١، ومعاني الأخبار

وروى قدس سره في كمال الدين في حديث طويل يذكر فيه سَدير الصيرفي دخوله هو والمُفضَّلُ بنُ عُمَرَ وأَبُو بَصيرٍ وأَبَانُ بنُ تَغلبَ على مَولانَا أَبي عَبد الله الصَّادق عليه السلام، قال سدير: «فَرَأَينَاهُ جَالساً على التُّرَاب، وعَلَيه مسحٌ خَيبَريٌ مُطَوَّقٌ بلا جَيب، مُقَصَّرُ الكُمَّين، وهُوَ يَبكي بُكَاءَ الوَاله الثَّكلَى، ذَات الكَبد الحَرَّى، قَد نَالَ الحُزنُ من وَجنَتَيه، وشَاعَ التَّغيرُ في عَارضَيه، وأَبلَى الدُّمُوعُ مَحجرَيه، وهُوَ يَقُولُ: سَيّدي غَيبَتُكَ نَفَت رُقَادي، وضَيَّقَت عَلَيَّ مهَادي، وابتَزَّت منّي رَاحَةَ فُؤَادي.

سَيّدي غَيبَتُكَ أَوصَلَت مُصَابي بفَجَائع الأَبَد، وفَقدُ الوَاحد بَعدَ الوَاحد يُفني الجَمعَ والعَدَدَ، فَمَا أُحسُّ بدَمعَةٍ تَرقَى من عَيني، وأَنينٍ يَفتُرُ من صَدري، عَن دَوَارج الرَّزَايَا، وسَوَالف البَلَايَا، إلاّ مُثِّلَ بعَيني عَن غَوَابر أَعظَمهَا وأَفضَعهَا، وبَوَاقي أَشَدّهَا وأَنكَرهَا، ونَوَائبَ مَخلُوطَةٍ بغَضَبك، ونَوَازلَ مَعجُونَةٍ بسَخَطك.

قَالَ سَديرٌ: فَاستَطَارَت عُقُولُنَا ولَهاً، وتَصَدَّعَت قُلُوبُنَا جَزَعاً من ذَلكَ الخَطب الهَائل والحَادث الغَائل، وظَنَنَّا أَنَّهُ سَمَتَ لمَكرُوهَة قَارعَة أَو حَلَّت به منَ الدَّهر بَائقَةٌ، فَقُلنَا لا أَبكَى اللهُ ـ يَا ابنَ خَير الوَرَى ـ عَينَيكَ من أَيَّة حَادثَة تَستَنزفُ دَمعَتَكَ، وتَستَمطرُ عَبرَتَكَ، وأَيَّةُ حَالَةٍ حَتَمَت عَلَيكَ هَذَا المَأتَمَ؟!

ص١٠٢، ومن لا يحضره الفقيه ج٤ / ص٤١٨.

قَالَ: فَزَفَرَ الصَّادقُ عليه السلام زَفرَةً، انتَفَخَ منهَا جَوفُهُ، واشتَدَّ عَنهَا خَوفُهُ، وقَالَ: وَيلَكُم، نَظَرتُ في كتَاب الجَفر صَبيحَةَ هَذَا اليَوم، وهُوَ الكتَابُ المُشتَملُ على علم المَنَايَا والبَلايَا والرَّزَايَا وعلم مَا كَانَ ومَا يَكُونُ إلَى يَوم القيَامَة، الَّذي خَصَّ الله به مُحَمَّداً والأَئمَّةَ من بَعده عليهم السلام، وتَأَمَّلتُ منهُ مَولدَ قَائمنَا وغيبَتَهُ، وإبطَاءَهُ وطُولَ عُمُره وبَلوَى المُؤمنينَ في ذَلكَ الزَّمَان، وتَولُّدَ الشُّكُوك في قُلُوبهم من طُول غَيبَته وارتدَادَ أَكثَرهم عَن دينهم، وخَلعَهُم ربقَةَ الإسلام من أَعنَاقهمُ»[1]. الحديث.

والحاصل: أنّ هذا المضمون ليس من مضامين الغلاة، ويأتي إن شاء الله تعالى عند التعرّض للإشكال الرابع بيان كيف أنّ الأصحاب ـ ومنذ القدم ـ يدافعون عن مثل هذه المضامين.

٢ـ إشكالية عدم كتابة الأصحاب في هذا المضمون

قد يُقال: إنّ الملفت للنظر أنّنا لا نكاد نجد بين ما ذكره أمثال الطوسي والنجاشي وابن النديم في الفهارس كتاباً يتحدّث عن كتب أهل البيت والتراث الواصل إليهم في صحف أو جلد، مع أنّه كان من المناسب أن يصنّف الشيعة شيئاً في هذا.

وإن أردتَ أن تصيغ هذه العبارة بصيغة إشكالٍ فنقول: تأليفات الأصحاب تعكس واقع المعرفة الموجودة في عصرهم، وجهات علوم

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة ج٢ / ص٣٥٢، وروي في الغيبة للطوسي قدس سره ص١٦٧.

الأئمة عليهم السلام من المعارف المهمة جداً، فلماذا لم يؤلِّف الأصحاب في هذا المضمون؟! ألا يدلّ هذا على عدم شيوع مثل هذه المعرفة؟

والجواب:

أقول: نحن الآن في سنة ١٤٤١هـ ق، فهل لك أن تجيبنا عن كمّ الكتب التي كتبها الإماميّة حول موضوع علم الأئمة؟ وفي أيّ قرنٍ بدأ التوجّه نحو تأليفات بهذه المضامين؟

هذا، وقد كتب الشيعة في الزمن الماضي كتباً تتعرض لتواريخ الأئمة، وسيرتهم، وعددهم، ووكلائهم، ومواليدهم، ومن روى عنهم، وأخبارهم، وتنزيههم، ووصاياهم، ومجالسهم، ورسائلهم، وعن الغيبة، وما روي في أولادهم، فلعلّ الواقع الثقافي في زمنهم كان مهتماً بهذا السنخ من المضامين دون جهات العلوم.

وبعبارة واضحة: عناوين الكتب لا يجب أن تعكس واقع المعرفة، بل هي تعكس واقع الاهتمام، ولم تكن هذه الأبحاث مثاراً للإشكال في واقع الطائفة لكي تعكس اهتماماً، ولك أن تأخذ على سبيل المثال مسألة شموليّة الشريعة وأنّ لله في كلّ واقعةٍ حكماً، وتنظر إلى عدد الأبحاث التي تعرّضت لهذه المسألة تفصيلاً فيما مضى وبين ما حدث في واقعنا المعاصر، أو تأخذ على سبيل المثال البحث عن القواعد الرجالية ـ أعني الكليات ـ وطبيعة البحث عنها في القرون العشرة الأولى للهجرة وما حدث بعد ذلك.

هذا إن كان المطلوب كتابة كتاب بهذا العنوان المقترح، أعني «جهات علوم الأئمة»، وإلاّ فقد عنون الأصحاب كتبتهم بمثل: «دلائل الأئمة»، و«براهين الأئمة»، و«خصائص الأئمة»، وما يدرينا ما هي مضامين هذه الكتب، فلعلّهم كانوا يجعلون البحث عن جهات علوم الأئمة عليهم السلام كشاهد على أحقيتهم عليهم السلام بالإمامة كما فعل الشيخ المفيد قدس سره[1].

٣ـ أنّ هذه المضامين لم ترد في كتب العامّة

قد يقال: إنّ عدم ورود هذه المضامين في كتب العامّة مما يوجب الشكّ في صدورها، وليس النظر إلى المضامين التي ورد فيها النصّ على علوم الأئمة عليهم السلام كي يقال بأنـّها مسألة مذهبية لا يرويها العامّة، بل من جهة ما ورد في هذه المضامين التي تؤكد شمولية الشريعة، فهل كان السنّة يرون عدم شمولية الشريعة؟

وإذا كان النبي صلى الله عليه وآله قد تحدّث عن شمولية الشريعة فلماذا لم ينقل هذا الأمر في تراث أهل السنة؟

ومن هنا قد يُقال بعدم وجدان أيّ مصلحة لأهل السنّة ـ في تيارهم الغالب في القرن الثاني الهجري ـ لكتمان النصوص النبوية الدالّة على شموليّة الشريعة، بل بالعكس؛ فإنّ أهل الحديث ربما تكون لهم رغبة في تكريس هذا

---

(١) ينظر: الإرشاد ج٢ / ص١٨٦، و٢٤٩.

التوجه نظراً للمرجعية النصية المتشددة عندهم؛ لأنّ مشكلتهم مع شحّ النصوص الواصلة، لا مع شموليّة الشريعة.

ومن ثمّ فالاحتمال الأرجح أنّ النبي لم يقل شيئاً حول هذا الموضوع، ولم يصدر منه موقف بارز أو مواقف علنية متعددة تستوجب عادةً أن تنتقل إلى الأجيال اللاحقة.

على أنّ الأخبار التي رويت من طرقنا لم ترجع هذه المضامين لرسول الله صلى الله عليه وآله غالباً.

والجواب:

بالنسبة للإمامية فقلّة النصوص المنسوبة صراحة إلى النبي صلى الله عليه وآله لا تشكل مانعاً من الأخذ بمضمون من المضامين، بعد أن كان حديث أهل البيت عليهم السلام هو عين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله.

وعدم نسبة أهل البيت عليهم السلام تلك النقولات للنبي صلى الله عليه وآله غالباً، قد يكون ناشئاً من أنّ رواة هذه الأحاديث عادةً ممن يعتقد بالإمامة، فلم يجد الأئمة عليهم السلام داعياً لنسبته لأصله، بخلاف ما لو كان الرواة من أهل العامّة كما صنعوا مع السكوني وأضرابه.

وكيف كان، فلو غضضنا النظر عن هذا، فإنّ هذا النحو من الإشكال تارةً يراد لأجل إثبات قاعدة عامّة وهي عدم الأخذ بما انفردت به الإماميّة

مطلقاً أو في خصوص المسائل الابتلائية أو في خصوص الأمور الأساسية العامّة، وقد كنّا قرأنا مقالةً لمن أنكر طواف النساء ـ الثابت عندنا في الحج والعمرة المفردة بلا ريب ـ بأنّ هذا الطواف لو كان واجباً لعُرف ذلك منذ الصدر الأوّل، ولَمَا خفي على عموم المسلمين، وساق ما يناظر ما ذكر هنا من عدم وجود داعٍ لإنكاره وعدم نقله عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

وكيف كان، فنقاش مثل هذا البحث في محلّه، وهو محاولة للاستفادة من «قاعدة لو كان لبان»، وقد بيّنا في رسالتنا الموضوعة في خصوص هذه المسألة أنّ من شَغَلَهُ الصَّفْقُ في الأسواق ـ مثلاً ـ لا يكون عدم نقله للنصّ مناطاً لثبوت القاعدة[1].

وما نريد التأكيد عليه هنا أنّ قاعدة لو كان لبان إنّما تجري في صورة توفّر دواعي النقل (الاهتمام) مع عدم وجود داعٍ للإخفاء، وعلى تقدير التسليم بأنّ التيار الغالب في القرن الثاني للهجرة هو تيار أهل الحديث؛ فإنّ هذه المسألة أعني كون لله تعالى في كلّ واقعةٍ حكماً ليست مجرّد مسألة فقهية، بل لها لازم عقدي خطير، وهو الاعتراف بوجود واقع، وأهل البيت عليهم السلام ينصّون في مجالس لا تحصى على أنّهم يعلمون ذلك الواقع الواحد، فهل يناسب العامّة ـ عقدياً ـ الاعتراف بمرجعيتهم عليهم السلام الحديثية وأنّهم نقلة تراث رسول الله صلى الله عليه وآله؟! مع

(١) انظر: قاعدة لو كان لبان ـ دراسة تأصيليّة تطبيقية ص١٢٥ ـ ١٢٧.

العلم بأنّ الاعتراف بمرجعية معيّنة، يلازم في ذهن أهل الإسلام ولو في الزمن الأوّل الإيمان بالأحقية بالخلافة.

ثم هل يناسبهم تخطئة فلان وفلان ممن ادّعى خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله!!

ويكفينا هنا كشاهد على الخطب الجلل مع سائر المسلمين ما عن سيّد الموحّدين أمير المؤمنين عليه السلام في الردّ على أهل الاجتهاد ومن قال بأنّ كل مجتهد مصيب، فقال عليه السلام في ذمّ اختلاف العلماء في الفتيا: «**ترد على أحدهم القضية في حكم من الأحكام فيحكم فيها برأيه، ثمّ ترد تلك القضية بعينها على غيره فيحكم فيها بخلاف قوله، ثمّ يجتمع القضاة بذلك عند الإمام الذي استقضاهم فيصوّب آراءهم جميعاً. وإلههم واحد ونبيّهم واحد وكتابهم واحد، أفأمرهم الله تعالى بالاختلاف فأطاعوه؟! أم نهاهم عنه فعصوه؟! أم أنزل الله سبحانه ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه؟! أم كانوا شركاء له فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟! أم أنزل الله سبحانه ديناً تامّاً فقصّر الرسول صلى الله عليه وآله عن تبليغه وأدائه؟!** والله سبحانه يقول: ﴿**مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ**﴾[1] و«فيه تبيان كلّ شيء»[2] وذكر أنّ الكتاب يصدّق بعضه بعضاً وأنّه لا اختلاف فيه، فقال سبحانه: ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا**

(١) الأنعام / ٣٨.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى في سورة النحل / ٨٩: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ**﴾.

كَثِيرًا﴾[١]، **وأنّ القرآن ظاهره أنيق وباطنه عميق لا تفنى عجائبه ولا تنقضي غرائبه ولا تكشف الظلمات إلاّ به**»[٢]، الحديث.

والخلاصة: أنّ علماء العامّة لَمَّا دار أمرهم بين أمرين إمّا أن يتهموا فقهاءهم بالخطأ وعدم الوصول إلى الواقع وإمّا أن يجعلوا الشريعة ناقصة، بعد استبعادهم ـ طبعاً ـ إمكان الاعتراف بإمامة أئمة أهل البيت عليهم السلام وأنّ الواقع لديهم لِمَا فيه من إبطال لأصولهم، اختاروا نقصان الشريعة على تخطئة مجتهديهم، ففرق بين منهج يقول: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»، وبين منهج يعتمد على قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنـّي تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وأهل بيتي**»، وإلاّ فما معنى الأخبار المستفيضة في إبطال أو عدم مقبوليّة أيّ عمل لا يكون بدلالة منهم عليهم السلام؟!

٤ـ إشكالية منافاة هذا الحديث لروح القرآن

قد يُقال: إنّ هذه الأخبار التي ذكرت أنّ عندهم عليهم السلام علم ما كان وما يكون وما شاكل ذلك منافية لروح الكتاب العزيز ودلالة آياته؛ إذ فيها دعوى علم الغيب الواسع للنبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام، وإلاّ فالقرآن الكريم ينفي علم النبي صلى الله عليه وآله بكثير من الوقائع ويحصر علم الغيب بالله تعالى، فرسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن يعلم المنافقين من الأعراب وأهل المدينة كما ينصّ عليه قوله تعالى:

---

(١) النساء / ٨٢.

(٢) نهج البلاغة ص٢٧.

﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾[1]. وقد أمر الله تعالى رسوله صلى الله عليه وآله أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾[2].

وأيضاً فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ينفي علمه بالغيب، فقد جاء قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ ۚ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[3]. ومثله في الدلالة: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٩ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[4]. وأيضاً لم يكن الرسول يعلم بأنباء من سبقه من الأنبياء كما في سورة هود: ﴿تِلْكَ مِنْ

(١) التوبة / ١٠١.

(٢) الأنعام / ٥٠.

(٣) الأعراف / ١٨٨.

(٤) الأحقاف / ٩ و١٠.

﴿أَنبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَاۖ فَٱصْبِرْۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[1].

والجواب:

من الواضح عند كلّ متدبّر للقرآن أن التعرّف على روحه ودلالة آياته إنّما يكون عن طريق النظر إلى الآيات مجتمعة لكي لا يصدق علينا ـ والعياذ بالله ـ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[2] أي عضة عضة تفرّقوا فيه، فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه، والعضة هي القطعة[3].

ثم إنّنا في هذا الإشكال تارةً ننظر إلى وقائع جزئية يحكي القرآن عدم علم رسول الله صلى الله عليه وآله بها، وأخرى ننظر إلى كليّة عدم علمه صلى الله عليه وآله بالغيب، وأنّ تلك السعة المثبتة في الأخبار تتنافى مع مثل هذه الآيات، فنقول: إنّ القرآن الذي جاء فيه مثل قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[4] بما يعطيه من حصر، قد أثبت إمكان إظهاره على غيبه من ارتضى من رسول، ففي سورة الجنّ قال الله تعالى في سياق الحديث عن حال

---

(١) هود / ٤٩.

(٢) الحجر / ٩١.

(٣) ينظر: كتاب العين ج٢ / ص١٩٣.

(٤) هود / ١٢٣.

الجنّ، قولهم: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا ۝٩ وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾[1] إلى أن قال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾[2]، ومن اللطيف أنّ المعنى قد جاء في سياق: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا ۝٢٠ قُلْ إِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ۝٢١ قُلْ إِنِّي لَن يُجِيرَنِي مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا ۝٢٢ إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ ۚ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۝٢٣ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ أَضْعَفُ نَاصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا ۝٢٤ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ۝٢٥ عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ۝٢٧﴾.

ولا أظنّ أنّ مسلماً يشكّ في أصل إطلاع الأنبياء على الغيب، وإلاّ فهذا القرآن مشحون بالمضامين الغيبية، فهذا نوح عليه السلام قد قال الله تعالى في حقّه: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ آمَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ

(١) الجن / ٩ و١٠.

(٢) الجن / ٢٦ و٢٧.

﴿بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾[١]، فنوح عليه السلام اطّلع على الغيب، وأنّه لن يؤمن من قومه أحد إلاّ من قد آمن فيما سبق.

وكذلك حال لوط عليه السلام كما في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَۖ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْۚ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ ٱلصُّبْحُۚ أَلَيْسَ ٱلصُّبْحُ بِقَرِيبٍ﴾[٢]، فأُعلِمَ بما يحصل معه في المستقبل.

وقصة يوسف عليه السلام معروفة، ونبي الله عيسى عليه السلام قد قال الله تعالى في حقّه كما في سورة آل عمران: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّيٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِۖ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٣]، فكان عليه السلام يُنبئ الناس بما يدّخرونه في بيوتهم.

وأمّا رسول الله محمد صلى الله عليه وآله فقد جاء في حقّه: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِۦ وَأَظْهَرَهُ ٱللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُۥ وَأَعْرَضَ

---

(١) هود / ٣٦.

(٢) هود / ٨١.

(٣) آل عمران / ٤٩.

عَنۢ بَعۡضٖۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِۦ قَالَتۡ مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾[1]، بل أطلع الله مريم عليها السلام على غيبه فقال تعالى: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ وَجِيهٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ ۝٤٥ وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلۡمَهۡدِ وَكَهۡلٗا وَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[2]، وكذلك حال أم موسى كما في سورة القصص: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَرۡضِعِيهِۖ فَإِذَا خِفۡتِ عَلَيۡهِ فَأَلۡقِيهِ فِي ٱلۡيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحۡزَنِيٓۖ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾[3].

وعليه، فأصل دلالة القرآن على إطلاع بعض الأنبياء والأولياء على الغيب أمر لا ينكره إلاّ منكر لنصّ القرآن، وحينئذٍ إذا أردنا أن نتعامل مع هذه الآيات ـ أعني الحاصرة لعلم الغيب به تعالى وما وقع من اطلاعه بعض أولياءه على الغيب ـ يمكن لنا الجمع بطريقتين:

الأولى: أن يدّعى عدم كلية تلك القضايا النافية لعلم غير الله تعالى بالغيب لكنّها غالبية، وهذا الوجه لا شاهد عليه لا من قريب ولا من بعيد، بل الآية من سورة الجنّ فيها استثناء تامّ، وأنّ الله يمكن أن يرتضي رسولاً يُطلعه على كلّ غيبه، وهو الذي كان الجنّ يحاولون استطراقه.

---

(١) التحريم / ٣.

(٢) آل عمران / ٤٥ و٤٦.

(٣) القصص / ٧.

الثانية: أن نذهب إلى مائدة أهل البيت عليهم السلام لمعرفة مقتضى الجمع وفهم حقيقة الأمر، وقد طرحت هذه المسألة على أمير المؤمنين عليه السلام عند وصفه الأتراك أو التتار وبعدما أخبر عليه السلام ببعض الإخبارات الغيبية: «**فقَالَ لَهُ بَعضُ أَصحَابه: لَقَد أُعطيتَ يَا أَميرَ المُؤمنينَ علمَ الغَيب؟ فَضَحكَ عليه السلام وقَالَ للرَّجُل ـ وكَانَ كَلبيّاً ـ: يَا أَخَا كَلبٍ، لَيسَ هُوَ بعلم غَيبٍ وإنَّمَا هُوَ تَعَلُّمٌ من ذي علمٍ**»[1]، الحديث.

وعليه، ففرق بين علم الغيب وبين التعلّم من ذي علم، وعلم الغيب ليس إلاّ ذلك الذي اختصّ به تعالى نفسه، والنبي لا يعلم الغيب أبداً، غاية ما في الأمر أنّ الله تعالى ارتضاه للاطلاع على غيبه، وفرق بين المسألتين.

وفي رجال الكشي عن حمدويه، قال حدّثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عُمير، عن ابن المُغيرة، قال، كنتُ عند أبي الحسن عليه السلام أنا ويحيى بن عبد الله بن الحسن عليه السلام فقال يحيى: «**جُعلتُ فداك، إنّهُم يزعُمُون أنّك تعلمُ الغيب، فقال: سُبحان الله، سُبحان الله، ضع يدك على رأسي، فوالله ما بقيت في جسدي شعرةٌ ولا في رأسي إلاّ قامت، قَالَ، ثُمَّ قَالَ: لا والله، مَا هيَ إلاّ وراثَةٌ عَن رَسُول الله صلى الله عليه وآله**»[2]، فالوراثة عن رسول الله صلى الله عليه وآله أي وراثة علم رسول الله صلى الله عليه وآله ليست علم غيب، بل هي كما عرفت فيما مضى اطلاع على الغيب.

---

(١) نهج البلاغة ص١٨٦.

(٢) رجال الكشي ص٢٩٨، والمقصود من كونها وراثة يعني بلحاظ أصلها، وإلاّ فسوف يأتي أنّهم عليهم السلام يزدادون في علومهم، وورد أنّ تلك العلوم تُعرض أوّلاً على رسول الله صلى الله عليه وآله كما في

وهذا الذي ذكرناه من التفرقة بين علم الغيب وبين الاطلاع على غيبه تعالى ملتفت إليه من قِبَل كبار الطائفة منذ قديم الزمان، فهذا الشيخ المفيد قدس سره (م٤١٣هـ ق) الذي قال: «**إنّ الأئمة من آل محمد صلى الله عليه وآله قد كانوا يعرفون ضمائر بعض العباد، ويعرفون ما يكون قبل كونه، وليس ذلك بواجب في صفاتهم ولا شرطاً في إمامتهم، وإنّما أكرمهم الله تعالى به، وأعلمهم إيّاه للطف في طاعتهم والتمسك بإمامتهم، وليس ذلك بواجب عقلاً، ولكنّه وجب لهم من جهة السماع.**

فأمّا إطلاق القول عليهم بأنّهم يعلمون الغيب فهو منكر بيّن الفساد؛ لأنّ الوصف بذلك إنّما يستحقّه من علم الأشياء بنفسه لا بعلم مستفاد، وهذا لا يكون إلاّ لله عزّ وجلّ، وعلى قولي هذا جماعة أهل الإمامة إلاّ من شذّ من المفوّضة ومن انتمى إليهم من الغلاة»[1]، فالإماميّة إلاّ من شذ من الغلاة ـ ولا بدّ أنّهم كانوا قائلين بما هو زائد على هذا المعنى ـ يفرّقون بين علم الغيب الذي هو علم غير مستفاد يعني من دون تعليم، وبين العلم المستفاد.

والتشنيع على الإماميّة بهذا القول وأنّهم ينسبون لأهل البيت عليهم السلام العلم بالغيب كذلك قديم، فقد قال الفضل بن الحسن الطبرسي (م٥٤٨هـ ق) في

البصائر ص٣٩٤ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا كان ذلك، بُدِئَ برسول الله صلى الله عليه وآله، ثم الأدنى فالأدنى حتى ينتهي إلى صاحب الأمر الذي في زمانه».

(١) أوائل المقالات ص٦٧.

مجمعه: «وجدتُ بعض المشايخ[١] ممن يتصف بالعدوان والتشنيع قد ظلم الشيعة الإمامية في هذا الموضع من تفسيره، فقال: هذا[٢] يدلّ على أنّ الله سبحانه يختصّ بعلم الغيب، خلافاً لِمَا تقول الرافضة أنّ الأئمة يعلمون بالغيب. ولا شكّ أنّه عنى بذلك من يقول بالإمامة الاثني عشر، ويدين بأنّهم أفضل الأنام بعد النبي صلى الله عليه وآله؛ فإنّ هذا دأبه وديدنه فيهم، يُشنّع في مواضع كثيرة من كتابه عليهم، وينسب الفضائح والقبائح إليهم، ولا نعلم أحداً منهم استجاز الوصف بعلم الغيب لأحد من الخلق، فإنّما يستحقّ الوصف بذلك من يعلم جميع المعلومات لا بعلم مستفاد، هذه صفة القديم سبحانه العالم لذاته لا يشركه فيها أحد من المخلوقين، ومن اعتقد أنّ غير الله سبحانه يشركه في هذه الصفة فهو خارج عن ملّة الإسلام»[٣].

أقول: ومن اللطيف ما في سورة المائدة: ﴿۞يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[٤]، وهو تعالى القائل: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾، ﴿وَيَوْمَ

---

(١) الظاهر أنّ نظره إلى الحاكم أبي سعيد الجشمي البيهقي (م٤٩٤هـ ق)، وقد ذكروا أنّ الزمخشري في الكشاف معتمد على تفسيره.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١٢٣﴾﴾.

(٣) مجمع البيان ج٥ / ص٣١٣، ولاحظ: البحار ج٢٦ / ص١٠٣.

(٤) المائدة / ١٠٩.

﴿نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[1].

وأمّا بعض التفاصيل الجزئية الواردة في بعض النصوص فمضافاً إلى إمكان الجواب بهذا الجواب، فسوف نتعرّض لها ـ إن شاء الله تعالى ـ في ضمن الإشكالات الخاصّة، مع الالتفات إلى أنّ صحيحة أبي بصير نفسها قد ورد في صدرها عدم علم الإمام عليه السلام بمَن في الدار ثم ذكر أنّ عنده علم ما كان وما يكون، ولم يشكّل ذلك مشكلة في ذهن الراوي، ويأتي في ضمن الإشكال العاشر ـ إن شاء الله تعالى ـ ما يفيد.

٥ـ لماذا لم يحتج أهل البيت بهذه العلوم؟

قد يقال في سياق التشكيك بمضامين هذه الأخبار: لا نريد أن نطرح هنا سؤالاً حول السبب في عدم نشر أهل البيت عليهم السلام لا أقلّ لبعض هذه الصحف المتصلة بمعرفة الدين والشرائع؟ ولماذا لم يتمّ تقديمها للناس لتكون دليلاً على حقيّة أهل البيت عليهم السلام أمام الحَسَنيين والزيدية وغيرهم، وصاداً لهم عن الاستهزاء بأهل البيت؟

---

(١) النساء / ٤١، والنحل / ٨٩.

والجواب:

بغض النظر عن أنّ الإخبار عن عدم إرادة طرح هذه الأسئلة مع إثباتها هو طرح لها، فلو طرح أحد هذه الأسئلة نقول له:

أوّلاً: يكفي أهل البيت عليهم السلام للاحتجاج على الناس بيان سعة علومهم وأحقيتهم بوراثة علم رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن لم يبيّنوا لعامّة الناس تفاصيل هذه الكتب، ولا أظنّ أنّ هناك من يشكك بوقوع مثل هذا الاحتجاج منهم عليهم السلام، وإلاّ فما معنى الأخبار المتواترة عنهم عليهم السلام في الردع عن القياس وأنّ لله في كلّ واقعةٍ حكماً وأنّ هذه الأحكام مخزونة عند أهلها؟! وما معنى قوله عليه السلام: «**فليشرّق الحكم وليغرِّب أمّا والله لا يصيب العلم إلاّ من أهل بيتٍ نزل عليهم جبرئيل**»[1].

وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام قوله: «**وليس كُلُّ أصحابِ رسُولِ الله صلى الله عليه وآله كان يسألُهُ فيفهمُ، وكان منهُم من يسألُهُ ولا يستفهِمُ حتّى إن كانُوا ليُحبُّون أن يجِيء الطّارِئُ والأعرابِيُّ فيسأل رسُول الله صلى الله عليه وآله حتّى يسمعُوا منه، وكُنتُ أدخُلُ على رسُولِ الله صلى الله عليه وآله كُلّ يومٍ دخلةً وفِي كُلِّ ليلةٍ دخلةً فيُخلِينِي فِيها أدُورُ معهُ حيثُ دار.**

وقد علِم أصحابُ رسُولِ الله صلى الله عليه وآله أنّهُ لم يكُن يصنعُ ذلك بِأحدٍ مِن النّاسِ غيرِي وربّما كان ذلِك فِي منزِلِي [يأتِينِي رسُولُ الله صلى الله عليه وآله] فإذا دخلتُ عليهِ

(١) الكافي ج١ / ص٣٩٩ و٤٠٠.

في بعض منازله خلا بي وأقام نساءه فلم يبق غيري وغيره وإذا أتاني للخلوة في بيتي لم تقم من عندنا فاطمة ولا أحدٌ من ابنيّ [وكنت] إذا سألته أجابني وإذا سكتُّ أو نفدت مسائلي ابتدأني فما نزلت عليه آيةٌ من القرآن إلاّ أقرأنيها وأملاها عليّ فكتبتها بخطّي ودعا الله أن يفهّمني [إيّاها] ويحفّظني فما نسيت آيةً من كتاب الله منذُ حفظتها وعلّمني تأويلها [فحفظته وأملاه عليّ فكتبته] وما ترك شيئاً علّمه الله من حلالٍ وحرامٍ أو أمرٍ ونهيٍ أو طاعة ومعصيةٍ كان أو يكون إلى يوم القيامة إلاّ وقد علّمنيه وحفظته ولم أنس منه حرفاً واحداً ثمّ وضع يده على صدري ودعا الله أن يملأ قلبي علماً وفهماً وفقهاً وحكماً ونوراً وأن يعلّمني فلا أجهل وأن يحفّظني فلا أنسى»[1].

ولا يخفى على الناظر في كتب الكلام أنّ أصحابنا منذ القدم كانوا يحتجون على أحقيّة أمير المؤمنين عليه السلام وأفضليته بلحاظ إخباره عليه السلام بالغيب[2].

إن قلتَ: لا يُنكر احتجاج أهل البيت عليهم السلام بعلومهم على أحقيتهم، بل السؤال حول احتجاجهم بنفس هذه الكتب؛ فإنّ الاحتجاج بهذه الكتب أكثر نفعاً في إثبات أحقيتهم.

---

(١) كتاب سليم بن قيس ج٢ / ص٦٢٤. وقد روى هذا المضمون ـ مع بعض الاختلافات ـ الصفار في البصائر ص١٩٨، والعياشي في تفسيره ج١ / ص١٥ وص٢٥٣، والكليني في الكافي ج١ / ص٦٤، وابن شعبة في تحف العقول ص١٩٦، والصدوق في الخصال ص٢٥٧، وفي كمال الدين وتمام النعمة ج١ / ص٢٨٥، والنعماني في الغيبة ص٨٠.

(٢) ينظر على سبيل المثال: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد ص٥٣١.

قلت: هذا اقتراحك وتشخيصك، ومن قال بأنّ الأمر كذلك؟! وإلاّ فهل لك اطلاع على كيفية مواجهة الأنبياء عليهم السلام من قبل المنكرين؟! ويكفي أن تعتبر بقوله تعالى: ﴿**ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمۡ وَهُمۡ فِي غَفۡلَةٖ مُّعۡرِضُونَ ۝١ مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ ۝٢ لَاهِيَةٗ قُلُوبُهُمۡۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡۖ أَفَتَأۡتُونَ ٱلسِّحۡرَ وَأَنتُمۡ تُبۡصِرُونَ**﴾[1].

ثانياً: تارةً نتحدّث عن الاحتجاج على النطاق الضيّق، وأخرى يراد الاحتجاج على نطاق واسع، كأن يصعد بعض الأئمة عليهم السلام ـ مثلاً ـ منبراً ويخبروا القاصي والداني بوجود هذه الكتب عندهم.

والأوّل: قد وقع منهم عليهم السلام إمّا تلويحاً، كما لعلّه حال كلّ خبر ذكر هذه الكتب، وإمّا تصريحاً كما هو حال ما تقدّم من رواية الخصال، وما نقل من قول الإمام الكاظم عليه السلام: «**إنّ ابني علياً أكبر ولدي، وأَبَرَّهم عندي، وأحبّهم إليّ، وهو ينظر معي في الجفر، ولم ينظر فيه إلاّ نبيّ أو وصي نبي**»[2]، ومثله ما روي في البصائر من احتجاج الإمام الصادق عليه السلام على عبد الله بن الحسن ولو

---

(١) الأنبياء / ١ ـ ٣.

(٢) الكافي ج١ / ص٣١١ و٣١٢، ورواه المفيد في الإرشاد ج٢ / ص٢٤٩، والشيخ أبو جعفر الطوسي قدس سره في الغيبة ص٣٦.

كان بالواسطة[١]، وسوف يأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ عند عرض الإشكال الثامن احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام على طلحة بهذه الكتب.

وأمّا إن كان المقصود الاحتجاج على نطاق واسع، فلا أظنّ هذا الاحتمال بحاجة إلى جواب، وحال الأئمة عليهم السلام مع التقية أشهر من أن يخفى في أمور بسيطة[٢]، فكيف الحال في مثل هذا الأمر الخطير؟!

٦ـ لماذا لم تنشر هذه العلوم بين الأمّة؟

قد يُقال تتميماً للأسئلة السابقة التي لا يراد طرحها: ولماذا لم يسمح بنشرها بين خواصّ الشيعة، مع أنّ القرآن وهو أعلى منها انتشر بين الناس؟ ولماذا لم يقم الإمام عليه السلام بإملاء ـ ولو بعض مقاطعها ـ على الشيعة أو على الخواصّ؟ لماذا التعامل معها بمثل هذه الأسراريّات؟

والجواب:

المقايسة بين القرآن الكريم وتلك الكتب التي تثبت فضل أهل البيت عليهم السلام وأحقيتهم بوراثة الأنبياء لا سيّما رسول الله محمد صلى الله عليه وآله من الغرابة بمكان، فمن رفض أن يكتب النبي صلى الله عليه وآله حال احتضاره ورقةً، هل يقبل ـ بما يمثّله من خطّ

---

(١) ينظر: بصائر الدرجات ص١٥٧.

(٢) ومما يناسب ذكره هنا ما جاء في ضمن تلك الرسالة الطويلة لأبي عبد الله عليه السلام المروية في الكافي ج٨ / ص٢، حيث جاء في ضمنها ص٧: «وقال: دعوا رفع أيديكم في الصلاة إلاّ مرّة واحدة حين تُفتتح الصلاة؛ فإنّ الناس قد شَهروكم بذلك، والله المستعان».

استمر إلى زمن الغيبة ـ أن تنتشر مثل هذه العلوم عنهم عليهم السلام؟! بل ورد في الأخبار بيان الوجه في عدم نشر هذه العلوم فقد روي عن أبي جعفر عليه السلام قوله: «**لو كان لألسنتكم أَوكية لحدّثتُ كلّ امرئ بما له وعليه**»[١].

وروى الصدوق عن شيخه ابن الوليد، عن محمد بن الحسن الصّفّارُ وسعد بن عبد الله جميعاً، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسن بن عليّ بن يقطين، عن أخيه الحسين، عن أبيه عليّ بن يقطين قال: «**استدعى الرّشيد رجلاً يبطل به أمر أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ويقطعه ويخجله في المسجد، فانتدب له رجلٌ مُعزِّمٌ**[٢]، **فلَمَّا أُحضرت المائدة عمل ناموساً**[٣] **على الخبز، فكان كلّما رام أبو الحسن عليه السلام تناول رغيفٍ من الخبز طار من بين يديه، واستفزّ من هارون الفرح والضّحك لذلك، فلم يلبث أبو الحسن عليه السلام أنْ رفع رأسه إلى أسدٍ مصوّرٍ على بعض السّتور، فقال له: يا أسد خذ عدوّ الله، قال: فوثبت تلك الصّورة كأعظم ما يكون من السّباع، فافترست ذلك المعزّم، فخرّ هارون وندماؤه على وجوههم مغشيّاً عليهم، فطارت عقولهم خوفاً من هول ما رأوه، فلمّا أفاقوا من ذلك، قال هارون لأبي الحسن عليه السلام: سألتك بحقّي عليك لَمَّا سألت الصّورة أن تردّ الرّجل. فقال: إن كانت عصا موسى ردّت ما ابتلعته من حبال القوم**

---

(١) الكافي ج١ / ص٢٦٤.

(٢) العزيمة من الرّقي التي يعزم بها على الجنّ والأرواح كما في لسان العرب ج١٢ / ص٤٠٠.

(٣) الناموس ما ينمّس به الرجل من الاحتيال كما في لسان العرب ج٦ / ص٢٤٣.

وعصيّهم، فإنّ هذه الصّورة تردّ ما ابتلعته من هذا الرّجل، فكان ذلك أَعْمَلُ الأشياء في إفاتَةِ نفسه»[1]، يعني استعجال الرشيد في قتله.

هذا، وقد قال الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾[2]، والله الهادي.

٧ـ كيف بقيت هذه الكتب بعد كربلاء؟

قد يُقال: كيف يعقل أنّ هذه الكتب بقيت معهم في كربلاء، وأخذتها فاطمة بنت الحسين عليه السلام التي أُسِرَت بنفسها في كربلاء، ولم تتعرّض للحرق أو المصادرة من قِبَل السلطات؟! كيف وصلت هذه المجموعات من الكتب إلى الإمام الصادق عليه السلام عبر فاطمة بنت الحسين، وهي بحجم إهابين وأكثر؟! ألا يرجح ذلك فرضية تضخيم الروايات لهذه الكتب أو أنّ فيها سلسة من التقعيدات المقدَّمة بطريقة خاصّة لكي يتمّ أخذ المعايير العامّة، بحيث لم يكن الناس مؤهلين لفهم ذلك، الأمر الذي يلغي فكرة وجود الشريعة الشاملة بالشكل الذي نعرفه الآن، والله العالم؟ ألا يشكل هذا فرضية معقولة هنا؟

بل إنّ رواية أبي الجارود التي تفيد تسليم الكتب لفاطمة بنت الحسين معارضة برواية أخرى نقلها الكليني (رواية أبي بكر الحضرمي)، وهي تؤكّد أنّ

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ج١ / ص٩٥ و٩٦، ورواه في الأمالي ص١٤٨ و١٤٩.

(٢) الحج / ٤٦.

الحسين بن عليّ عليه السلام سَلَّمَ الكتب والوصية لأمّ سلمة، وظاهر الحديث أنّ مجموعة كتبه تركها هناك لا بعض كتبه، وهو غير ما دفعه لفاطمة بنت الحسين عليها السلام، كما حاول ذلك العلامة المجلسي والفيض الكاشاني والسيد مرتضى العسكري (يعني لا يصحّ كلام هؤلاء الأعلام بعد أن كان ظاهر رواية أبي بكر الحضرمي أنّ الذي بقي مجموع الكتب لا بعضها).

والجواب:

أوّلاً: إن كانت الروايات متعارضة، فلا بدّ من بيان وجه ترجيح ما دلّ على إعطائها لفاطمة بن الحسين عليه السلام على إبقائها عند أم سلمة لكي نرتّب على ذلك الفرضيات المقترحة. وهل احتمال صدور رواية أبي الجارود كافٍ لاقتراح نظرية «تضخيم الروايات» أو نظرية «التعقيدات»، وبعد ذلك تكون هذه الفرضية معقولة؟! أمّ أنـّها فرضية مبتنيةٌ على فرضية؟! وقد قال الله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1].

ثانياً: الروايات غير متعارضة معارضة مستقرّة؛ فإنـّها مبنيةٌ على أن يكون الوارد في رواية أبي الجارود أنّ الذي أُعطي لفاطمة بنت الحسين عليها السلام الكتب، مع أنـّه لم يرد في خَبَرَيْ أبي الجارود في حديث استئمان فاطمة بن

(١) توبة / ١٠٩.

الحسين عليه السلام التعبير بـ«الكتب» كما افترض القائل، بل الموجود من رواية ابن سنان عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام: «**إنّ الحسين لَمَّا حضره الذي حضره دعا ابنته الكبرى فاطمة، فدفع إليها كتاباً ملفوفاً، ووصية ظاهرةً ووصية باطنةً**» كما في البصائر[١]، ومثله في رواية عليّ بن بابويه[٢] ورواية الكافي عن منصور بن يونس عن أبي الجارود[٣]، وفي رواية الكليني بسنده عن محمد بن سنان عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**لَمَّا حضر الحسين عليه السلام ما حضره دفع وصيته إلى ابنته فاطمة ظاهرةً في كتاب مُدرج**»[٤] يعني مطوي، فما دُفع إلى فاطمة بنت الحسين عليه السلام كتاب ملفوف أو مدرج، وليس عبارة عن كتب متعدّدة.

وأمّا ما أعطي لأمّ سلمة رضي الله عنها فهو ميراث النبوة المعروف، وقد كان أمير المؤمنين عليه السلام «**حين سار إلى الكوفة استودع أمّ سلمة كتبه والوصية، فلَمَّا رجع الحسن عليه السلام دفعتها إليه**»[٥]، وعن أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام: «**إنّ الحسين صلى الله عليه وآله لَمَّا صار إلى العراق استودع أمّ سلمة رضي الله عنها الكتب والوصية، فلَمَّا رجع عليّ بن الحسين دفعتها إليه**»[٦].

---

(١) بصائر الدرجات ص١٤٨.

(٢) الإمامة والتبصرة من الحيرة ص٦٣ و٦٤.

(٣) الكافي ج١ / ص٣٠٣.

(٤) الكافي ج١ / ص٣٠٤.

(٥) الكافي ج١ / ص٢٩٨.

(٦) الكافي ج١ / ص٣٠٤.

وعليه، فلا مانع ممّا ذكره الفيض ومن تبعه؛ فإنّ الكتب يقصد منها غير ذلك الكتاب التي أخذه معه يعني سائر الكتب، وهو مقتضى الجمع العرفي، قال دام ظله: «**كأنّ هذه الكتب** [يعني التي عند أمّ سلمة] **غير الكتاب الملفوف والوصية الظاهرة التي دفعها إلى فاطمة بنته**»[1]، ومن اللطيف أنّه دام ظله نصّ على أنّ الذي أعطي لفاطمة بنت الحسين عليها السلام هو كتاب واحد، ورغم ذلك وقع التضخيم من القائل، فعبّر بـ«**الكتب بقيت في كربلاء وأخذتها فاطمة بنت الحسين**» و«**وكيف وصلت هذه المجموعات من الكتب إلى الإمام الصادق عليه السلام**»!!!

ثالثاً: لو غضضنا النظر عمّا وقع من التضخيم في رواية أبي الجارود، فما ورد من سؤال بقوله: «**كيف يُعقل أنّ هذه الكتب بقيت معهم في كربلاء، وأخذتها فاطمة بنت الحسين عليها السلام التي أُسِرَت بنفسها في كربلاء، ولم تتعرّض للحرق أو المصادرة من قِبَل السلطات؟!**»، فجوابه أنّ الذي حفظ الإمام زين العابدين عليه السلام وهو الحجة الظاهرة وأخطر على بني أميّة من كلّ تلك الكتب قادر على حفظ هذه الكتب، ﴿**وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ**﴾[2].

أمّا قوله بعد ذلك: «**كيف وصلت هذه المجموعات من الكتب إلى الإمام الصادق عليه السلام عبر فاطمة بنت الحسين، وهي بحجم إهابين وأكثر؟!**» فإن كان تتمة للسؤال السابق فقد عرفت جوابه، وأمّا إن كان سؤالاً مستقلاً كما قد

---

(١) الوافي ج٢ / ص٣٤٣.

(٢) الروم / ٢٧.

يظهر من فصله عن سابقه، فجوابه: أنّ فاطمة بنت الحسين عليه السلام أعطتها للإمام زين العابدين عليه السلام، ثم توارثها أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله، والأمر سهل إن شاء الله تعالى.

ومن جميع ما تقدّم تعرف الجواب عن الفرضية؛ فإنّها وإن كانت معقولةً في نفسها، لكنّها لا علاقة لها بالروايات، ونحن نريد استفادة فرضية من الأخبار وإلاّ فيمكن اقتراح فرضيات أُخر، وكلّ يدَّعي وصلاً بليلى* * * *وليلى لا تقرّ لهم بذاك.

ثم إنّه كيف تكون تلك الكتب حاوية على ما يعطي المعايير العامّة، وقد فرض في الأخبار أنّ في الجامعة حتى أرش الخدش؟! فإنّ التأكيد على هذه التفاصيل لا يتناسب مع تلك الفرضية المقترحة، ومما يؤكّد على هذا ما روي عن أبي بصير قال: «**كنتُ عند أبي عبد الله عليه السلام، فدعا بالجامعة، فنظرنا، فإذا فيها امرأة هلكت وتركت زوجها لا وارث لها غيره له المال كلّه**»[1]، وسوف نؤكّد على هذه الفكرة لاحقاً في جملة من المواضع، إن شاء الله تعالى.

٨ـ كيف حوت هذه الكتب القليلة على كلّ تلك العلوم؟

قد يقال: إنّ بعض هذه النصوص يخلق في الأذهان تساؤلات متنيّة، كالذي رواه سليم بن قيس من قول أمير المؤمنين عليه السلام: «**يا طلحة، إنّ كلّ آيةٍ أنزلها الله في كتابه على محمد صلى الله عليه وآله عندي بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطي بيدي،**

---

(١) الكافي ج٧ / ص١٢٥.

وتأويل كلّ آية أنزلها الله على محمد صلى الله عليه وآله، وكلّ حلال أو حرام أو حدٍّ أو حُكم أو أيّ شيء تحتاج إليه الأمّة إلى يوم القيامة عندي مكتوب بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ يدي حتى أرش الخدش.

قال طلحة: كلّ شيءٍ من صغير أو كبير أو خاصّ أو عامٍّ كان أو يكون إلى يوم القيامة فهو مكتوب عندك؟ قال: نعم»[1].

وكالذي رواه الصدوق في الخصال ـ المتقدّم نقله في ضمن الجواب عن الإشكال الأوّل ـ وفيه: «ويَكُونُ عندَهُ صَحيفَةٌ فيهَا أَسَمَاءُ شيعَته إلَى يَوم القيَامَة، وصَحيفَةٌ فيهَا أَسَمَاءُ أَعدَائهم إلَى يَوم القيَامَة»؛ فإنّه لا يُعقل تصديق أن يكون ذلك كلّه مكتوباً، فأيّ كتابٍ سيسعه آنذاك، بل حتى اليوم، إلاّ إذا أدخلنا فكرة المعاجز التي تنافيها روايات اطّلاع بعض الأصحاب على هذه الكتب دون إشارة إلى شيء استثنائي؟! وكذلك الحديث عن صحيفة بحكم محدود كيف يمكن لها أن تستوعب كلّ هذا إلاّ بطريقة إعجازية؟!

وعلى أيّة حال، فما تفيده هذه النصوص ـ بضمّ صحيحها إلى ضعيفها ـ أنّ الشريعة تستوعب كلّ ما يحتاجه الإنسان إلى يوم القيامة، وأنّ هذه الجامعة أو غيرها تحوي ذلك كلّه، ولو تأمّلنا قليلاً في شكل احتواء الجامعة المؤلفة من ٧٠ ذراعاً على كلّ شيء من أمور الدين وما يحتاجه إلى يوم القيامة، مع تقدير طبيعة الكتابة في ذلك العصر، والسبعون ذراعاً تقدّر بحوالي

---

(١) كتاب سليم بن قيس ج٢ / ص٦٥٨.

٣٥ متراً أو أقلّ بقليل، ولو فرضنا أنّ عرض الجامعة هو متر كامل، لصار تقدير عدد الصفحات الجامعة بكتابتنا اليوم تتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ صفحة، أو فقل: ١٠٠٠ صفحة، أي مجلّد واحد يقارب حجمه حجم القرآن الكريم، والمفروض أنّ ما يحتاج إليه الناس يشمل القرآن أيضاً، وإلاّ كان ما فيها مما هو غير ما جاء في القرآن الكريم، وهو يضرّ بكليّة بيان القرآن.

إنّ هذه النصوص تقول بأنّ في الجامعة ما يحتاجه الناس، فلو قاربنا هذه الأشياء إلى جانب بعضها بعضاً لربما فهمنا أنّ هذه الجامعة فيها القواعد وبعض التفاصيل وأنّها ليست مسوقةً مساق البيانات التفصيلية الجزئية لكلّ القوانين الدائمة والمؤقتة ولكلّ المجتمعات والظروف إلى يوم القيامة؛ لأنّ المفروض أنّ هذا الحجم لا يكفي، ومن هنا نفهم أنّها تحوي الأصول التي يقوم أهل البيت عليهم السلام بترشيد الناس وفقها، وتكون هذه الأصول تُغطي مساحة الحاجة الإنسانية للقانون إلى يوم القيامة، وهذا ما يَنْسِفُ فكرةَ الشموليّة القانونيّة التفصيليّة، ويعزّز فكرة الشموليّة الدستوريّة التي يقوم العقل بسنّ القوانين ضمن إطارها.

والجواب:

سوف نغض النظر عن القرآن الذي قارب حجمه ١٠٠٠ صفحة، بعد أن كان القرآن المتعارف برسم عثمان طه عبارة عن ٦٠٤ صفحات، وهو خاضع في طوله وعرضه لحجم الخطّ الذي أُثبت في المصحف الشريف، فما نريده التنبيه عليه هنا:

أولاً: إنّ القائل قد اعترف بإمكان احتواء تلك الصحف على كثير من المعلومات بطريقة إعجازية، لكنّه رفض وقوع ذلك من جهة ما ورد من أنّ بعض الأصحاب قد اطلعوا على هذه الكتب، ولم يشر من اطلع على ذلك لوجود أي شيء استثنائي.

وهو كما ترى، فإنّنا لو سلّمنا أنّ الراوي كان في مقام البيان من جميع الجهات ـ كما لو أخذنا رواية أبي بصير المتقدّم نقلها في ضمن الجواب عن الإشكال السابع وفيه التعبير بـ«نظرنا» ـ فمن الذي يقول بأنّ إعجاز الشيء لا بدّ أن يكون ملفتاً لنظر كلّ ناظر؟! فهل لنا علمٌ بهذه الكيفية المعجزة حتى نحكم إن كان ظهورها للناس يوجب لفت النظر أم لا؟! وقد روي أنّ المداد الذي كتب فيه ليس هو من مداد الأرض، وما يدرينا ما هي أحكام ذلك المداد[1]؟! ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾[2].

إن قلت: إن كان الأمر أمراً إعجازياً فلِماذا احتيج إلى هذا الحجم من الصفحات، بل يمكن احتواء قصاصة صغيرة من الورق كلّ تلك المعلومات بطريقة معجزة.

---

(١) بصائر الدرجات ص٥٠٦.

(٢) الكهف / ٩.

قلت: هذا اقتراح آخر، وإلاّ فيمكن ذكر اقتراحات متعدّدة تكون بديلاً عن المعاجز الإلهية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ۝٨٩ وَقَالُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنبُوعًا ۝٩٠ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا ۝٩١ أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا ۝٩٢ أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِّن زُخْرُفٍ أَوْ تَرْقَىٰ فِي السَّمَاءِ وَلَن نُّؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَّقْرَؤُهُ ۗ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾[1].

إن عدت وقلت: ليس القصد في المقام اقتراح المعجز البديل، بل الدعوى أنّ احتواء الصفحات القليلة على تلك المعلومات الكثيرة قرينة على عدم ذكر التفاصيل.

قلت: الظاهر أنـّنا متفقون على أنّ الظاهر من الأخبار ليس إلاّ الاحتواء والشمول التفصيلي، ومَن يدّعي غير ذلك يتهم الروايات بالتضخيم، وما نريده أنّ ما ذكر لا يشكّل قرينة على اتهام الروايات بذلك.

ثانياً: إذا أردنا أن نتنازل عن هذا ونذهب إلى العقلنة التي يريدها القائل بمعنى قياس تلك الكتب الشريفة على ما عندنا من وسائل، فقد استبعد القائل

---

(١) الإسراء / ٨٩ ـ ٩٣.

وجود صحيفة عند الإمام عليه السلام فيها أسماء كلّ شيعته وأسماء كلّ أعدائه إلى يوم القيامة؛ فإنّه لا يُعقل تصديق أن يكون ذلك كلّه مكتوباً، وإلاّ فأيّ كتاب سيسعه آنذاك بل حتى اليوم.

أقول: قد يكون وجه عدم المعقولية التصديق تصوّر أن هذا الكتاب فيه أسماء كلّ بني البشر بحيث ينقسمون إلى قسمين، شيعة وأعداء، مع أنّه لا إشكال أنّ المقصود من الأعداء خصوص النواصب فلا يشمل المستضعفين، ومن المحتمل أن يكون المقصود من الشيعة خصوص طائفة خاصّة ممّن يواليهم، ولك أن تراجع كتاب «صفات الشيعة» للشيخ الصدوق قدس سره، ومما جاء فيه عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «**شيعتنا المسلِّمون لأمرنا، الآخذون بقولنا، المخالفون لأعدائنا، فمن لم يكن كذلك، فليس منّا**»[1]، وإذا حصرنا الأعداء بالنواصب والشيعة بطائفة خاصّة، سهل تعقّل اجتماعهم في كتاب.

ثالثاً: إنّنا لم نجد مانعاً واضحاً من قبول كون جامعة مؤلفة من ١٠٠٠ صفحة بالتقدير المعاصر تحوي على جميع الأحكام بنحو التفصيل، لكنّ التفصيل كما لعلّه واضح لا يقتضي الجزئية، بل يمكن جمع أحكام وقائع متعدّدة بكلية واحدة، وإلاّ فقد عرفت أنّ هذه الأخبار تؤكّد على أنّ فيها «حتى أرش الخدش»، وذكر الفرد الأدنى ظاهر في الشموليّة التفصيلية، وعلى هذا الأساس

---

(١) صفات الشيعة ص٣.

دفع الشيخ أبو جعفر الطوسي قدس سره الإشكال عن مذهب الإماميّة الفقهي كما في مقدّمة كتابه المبسوط.

قال قدس سره: «أمّا بعد، فإنّي لا أزال أسمع معاشر مخالفينا من المتفقّهة والمنتسبين إلى علم الفروع يستحقرون فقه أصحابنا الإماميّة ويستنزرونه[1]، وينسبونهم إلى قلّة الفروع وقلّة المسائل، ويقولون: إنّهم أهل حشو ومناقضة، وإنّ من ينفي القياس والاجتهاد لا طريق له إلى كثرة المسائل ولا التفريع على الأصول؛ لأنّ جلّ ذلك وجمهوره مأخوذٌ من هذين الطريقين.

وهذا جهل منهم بمذاهبنا وقلّة تأمّل لأصولنا، ولو نظروا في أخبارنا وفقهنا، لعلموا أنّ جلّ ما ذكروه من المسائل موجودٌ في أخبارنا ومنصوصٌ عليه تلويحاً عن أئمتنا، الذين قولهم في الحجة يجري مجرى قول النبي صلى الله عليه وآله: إمّا خصوصاً، أو عموماً، أو تصريحاً، أو تلويحاً»[2].

ومن اللطيف أنّ هذا المعنى كان مما يستشكل به بعض فقهاء العامّة على أصحاب الأئمة عليهم السلام، فقد جاء في رجال الكشي بسنده عن حريز قال: «دخلت على أبي حنيفة، وعنده كُتبٌ تحول فيما بيننا وبينه، فقال لي: هذه الكتب كلّها في الطلاق، وأنتم! وأقبلَ يَقلِبُ بيده، قال: قلتُ: نحن نجمع هذا كلّه في حرف، قال: وما هو؟ قلتُ: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ

(١) يعني يستقلونه. ينظر: كتاب العين ج٧ / ص٣٥٩.

(٢) المبسوط ج١ / ص١ و٢.

﴿لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾[١]، فقال لي: فأنت لا تعلم شيئاً إلاّ برواية؟ قلتُ: أجل، فقال لي: ما تقول في مكاتب كانت مكاتبته ألف درهم، فأدّى تسعمائة وتسعة وتسعين درهماً، ثم أحدث ـ يعني زنا ـ كيف نحدّه، فقلت: عندي بعينها حدثني محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: أنّ علياً عليه السلام كان يضرب بالسوط وبثلثه وبنصفه وببعضه بقدر أدائه، فقال لي: أمّا إنـّي أسألك عن مسألة لا يكون فيها شيء، فما تقول في جمل أُخرج من البحر؟ فقلتُ: إن شاء فليكن جملاً وإن شاء فليكن بقرةً، إن كانت عليه فلوس أكلناه، وإلاّ فلا»[٢].

ولو فرض وجود وقائع خارجيّة تتغيّر باستمرار بملاحظة الزمان والمكان والظروف الخاصّة لا سيّما فيما يرتبط بأمور تنظيم المجتمع، فمقتضى الحكمة عدم إثبات حكمٍ بعينه في هذه الوقائع، بل جعلها بيد أولي الأمر بهدف الوصول إلى العناوين العامّة التي جاء بها الشرع الإسلامي يكفي جعل مرجعيةٍ قانونيّة بحيث تتعنون الوقائع بعنوان ثانوي، فتصبح واجبة أو محرّمة، لكن مع الالتفات إلى أنّ هذه الوقائع عادةً ما تكون في نفسها مباحة، وإن أمكن فرض غير ذلك كما لا يخفى.

وعلى كلّ، فلم نجد داعياً لنسف فكرة الشمولية القانونية لمصلحة عقل خاضع للأوهام والإسقاطات ومراعاة المصالح الشخصية، ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن

---

(١) الطلاق / ١.

(٢) رجال الكشي ص٣٨٤ و٣٨٥.

شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[1].

تنبيه:

قد ورد في ضمن الإشكال دعوى منافاة هذه الأخبار لِمَا ورد من كليّة بيان القرآن، وهذا ما سوف نتحدّث عنه إن شاء الله تعالى مستقلاً في ضمن الإشكال الحادي عشر.

٩ـ في أنّ صحيحة أبي بصير قد تكون متهافتة في نفسها

قد يقال: إنّه قد ورد في ذيل صحيحة أبي بصير قوله عليه السلام: «**إنّ عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائنٌ إلى أن تقوم السّاعة.**

قال: قلتُ: جعلتُ فداك هذا والله هو العلم. قال: إنّه لعلمٌ وليس بذاك.

قال: قلتُ: جعلتُ فداك، فأيّ شيءٍ العلم؟

قال: ما يحدث باللّيل والنّهار، الأمر من بعد الأمر، والشيء بعد الشيء إلى يوم القيامة».

---

(١) القصص / ٦٠.

وكما ترى، فهذه الفقرة بعدما أثبتت «**علم ما كان وعلم ما هو كائن**» ذكرت «**العلم بما يحدث بالليل والنهار**»، فنحن بين خيارين:

الأوّل: أن ندّعي وجود تهافت داخلي في الرواية؛ باعتبار أنّ وجود «**علم ما كان وما هو كائن**» لا يحوجهم إلى «**العلم بما يحدث بالليل والنهار**».

الثاني: أنّ علمهم الأوّل لم يكن للوقائع الحادثة تلو الأخرى، وهذا ما يجعلنا نفسّر تلك الجملة المشهور ـ «**علم ما كان وما هو كائن**» ـ بأنّهم يعلمونها بالإجمال بنحو العلم بقوانين الاجتماع والتاريخ، لا بنحو العلم بكلّ واقعةٍ علماً مباشراً بها، وكأنّهم يَقْدِرُون على تحديد المنعطفات والمرتفعات والمنخفضات وقراءة المستقبل في مساراته الكلية لمئات السنين أو آلاف السنين القادمة عبر محاسبة ومعرفة عُليا مُنحوها.

وإذا أخذنا بهذا التفسير، فمن الممكن هنا أن يكون المراد من وجود علمٍ لديهم بكلّ ما يحتاج إليه الناس هو بهذا النحو بحيث يكون في هذه الصحيفة القواعد والمعايير لمعرفة الحقّ والباطل والسلوك الحَسن وغيره، فيقوم أهل البيت عليهم السلام باستخدام هذه المعايير الكلّية لإصدار أحكام موضعيّة موردية من قبلهم تكون مطابقةً للحقّ، ولو لم تكن بنفسها وحياً إلهياً وشريعةً ربانيّةً، وهذا ما يفسّر عقلانياً إمكانيّة اشتمال بضعة كتبٍ قليلةٍ على كلّ هذه العلوم حيث إنّ ذلك يبدو غير معقول.

والجواب:

أمّا عدم معقوليّة اشتمال بضعة كتبٍ قليلة على كلّ هذه العلوم فقد تقدّم الحديث عنه في الإشكال الثامن، وأمّا الإصرار على تفسير شمول جامعة أمير المؤمنين عليه السلام المرتبطة بكلّ ما يحتاجه الناس على أساس المعايير الكليّة فإن قصد منه ما تقدّم منّا في الجواب عن الإشكال السابق حيث لا يحتاج إلاّ للتطبيق، فلا إشكال، وهو المقصود للأعلام من الشموليّة، وإلاّ فلا نعلم من يقصد الشمولية لكلّ واقعة جزئية.

وإن كان المقصود ـ وكما هو الظاهر ـ الشموليّة الدستوريّة التقعيديّة والمعياريّة العامّة، فهذا اقتراح لا شاهد عليه من النصوص، وقد تقدّمت الإشارة إلى القصد من التعبير: «**حتى أرش الخدش**»، مضافاً إلى أنّ من لاحظ الروايات المتفرقة يجزم بأنّ أهل البيت عليهم السلام لم يكونوا قاصدين لهذا المعنى، بل عندما سأله رجل عن مسألة فأجابه فيها، فقال الرجل: «**أرأيتَ إن كان كذا وكذا ما يكون القول فيها، فقال له: مه، ما أجبتك فيه من شيءٍ فهو عن رسول الله صلى الله عليه وآله، لسنا من أرأيتَ في شيء**»[1].

وعلى كلّ، فالنقاش في هذه المسألة له محلّ آخر، يُستعرض فيه أصل البحث عن شمولية الدين لجميع وقائع الحياة، ونريد هنا مناقشة ما يدّعى تهافت في ذيل صحيحة أبي بصير، ودعوى أنّ حلّ هذا التهافت يكون من

---

(١) الكافي ج١ / ص٥٨.

طريق الإيمان بأنّهم عليهم السلام يعلمون بما كان ويكون بالإجمال بنحو العلم بقوانين الاجتماع والتاريخ، فنقول: لا نحتاج لرفع ما يدّعى من تهافت لاقتراح بعض التفسيرات والنظريات بعد أن أوضحت الأخبار الفرق بين «**علم ما كان وعلم ما هو كائن**» وبين «**العلم بما يحدث بالليل والنهار**».

فقد روي عن الإمام الكاظم عليه السلام أنّه قال: «**مبلغُ علمنا على ثلاثة وُجُوه: ماض، وغابر، وحادث، فأمّا الماضي فمُفسّرٌ، وأمّا الغابرُ فمزبُورٌ، وأمّا الحادثُ فقذفٌ في القُلُوب ونقرٌ في الأسماع، وهُو أفضلُ علمنا، ولا نبيّ بعد نبيّنا**»[1].

فالماضي هو علم ما كان، والغابر هو علم ما يكون، يُقال: «غبر الشيء غبراً أي بقي، والغابر الباقي والماضي، وهو من الأضداد»[2]، وهذا الغابر وَصَفَه عليه السلام أنّه مزبور ومثبت يعني في كتبهم عليهم السلام، وأمّا الحادث فهو قذفٌ في القلوب مع التأكيد على أنّه لا نبي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وإلاّ ففي هذه الأمّة محدَّثون كما في أخبار الفريقين[3].

---

(١) الكافي ج١ / ص٢٦٣.

(٢) ينظر: لسان العرب ج٥ / ص٣.

(٣) أمّا في أخبارنا فمشهور معروف، وأمّا عند العامّة فإليك ما جاء في صحيح البخاري ج٤ / ص٢٠٠: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدَّثون، فإن يكن في أمتي أحد فإنّه عمر».

عن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يُكلَّمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحد فعمر.

وكما ترى، فالعلم الحادث هو عين ما يحدث في الليل والنهار، وهذا يحتاج إلى قذف في القلوب، وليس استنباطاً، وإذا أردنا أن ننقل الأخبار المؤكّدة على هذا القذف في القلوب ـ يعني من دون توسط ملك ـ والنقر في الأسماع لطال الخطب[1]، وعلى هذا النحو من العلم نحمل ما ورد في الأخبار من قولهم عليهم السلام: «**لولا أنّا نزداد لأنفَدنا**»[2]، وقد ورد في جملة من الأخبار أنّ ذلك في ليلة الجمعة[3].

وأمّا الوجه في الحاجة إلى هذا العلم الحادث مضافاً إلى ذلك العلم فالظاهر أنّه من جهة البداء، فقد روي عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**إنّ لله تبارك وتعالى علمين: علماً أظهر عليه ملائكته وأنبياءه ورسوله فما أظهر**

قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (ما من نبي ولا محدَّث)». أي قرأ الآية كذلك كما نبّه عليه صاحب عمدة القارئ ج١٩ / ص١٩٩، وهو الموجود في بعض أخبارنا على ما سوف تعرفه إن شاء الله تعالى.

(١) ينظر: البصائر ص٣١٦، وص٣١٨ باب: «فيه تفسير الأئمة لوجوه علومهم الثلاثة وتأويل ذلك»، وص٣١٩ باب: «في الأئمة أنّهم محدَّثون مفهومون»، وص٣٢١، باب: «في أنّ المحدَّث كيف صفته وكيف يصنع به وكيف يحدَّث الأئمة»، وص٣٦٧، باب: «في الفرق بين الأنبياء والرسل والأئمة عليهم السلام ومعرفتهم وصفتهم وأمر الحديث»، والكافي ج١ / ص١٧٦: «باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدَّث»، وص٢٧٠: «باب أنّ الأئمة عليهم السلام محدَّثون مفهّمون».

(٢) الكافي ج١ / ص٢٥٤.

(٣) ينظر: الكافي ج١ / ص٢٥٤، «باب في أنّ الأئمة عليهم السلام يزدادون في ليلة الجمعة».

عليه ملائكته ورسله وأنبياءه فقد علمناه، وعلماً استأثر به، فإذا بدا لله في شيء منه أعلمنا ذلك، وعرض على الأئمّة الذين كانوا من قبلنا»[١].

والحاصل: أنّ ظاهر هذه الأحاديث أنّ العلم الحادث ليس استنباطاً، بل هو من عند الله تعالى، والحاجة إليه من جهة البداء وأنّ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٢].

١٠ـ أنّها معارضة بما دلّ على نفي علمهم عليهم السلام ببعض الوقائع الجزئية

قد يُقال: إنّ هذه الأخبار تتنافى مع ما دلّ على أنّ أهل البيت عليهم السلام لا يعلمون بعض الوقائع الجزئية، نظير نفس ما تقدّم في رواية أبي بصير حيث لم يعلم عليه السلام وجود شخص يسمعهم في الغرفة حتى رفع ستراً بينه وبين بيتٍ آخر فاطّلع فيه.

وقد ورد في بعض الأخبار سؤاله عن أحوال بعض الناس كما روي عن سعيد السّمّان قال: «كُنتُ عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه رجُلان من الزّيديّة، فقالا لهُ: أفيكُم إمامٌ مُفترضُ الطّاعة؟ قال: فقال: لا، قال: فقالا لهُ:

---

(١) الكافي ج١ / ص٢٥٥، باب أنّ الأئمة عليهم السلام يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل عليهم السلام، ح١، ورواه عليّ بن جعفر عن أخيه عليه السلام. ينظر: مسائل عليّ بن جعفر ومستدركاتها ص٣٢٦، ح٨١٣. ولاحظ: بصائر الدرجات ص٣٩٤، باب ما تزداد الأئمة ويعرض على كلّ من كان قبلهم من الأئمة ورسول الله ومن دونه من الأئمة عليهم السلام، ح٦ و٩ و١٠.

(٢) الروم / ٣.

قد أخبَرَنا عنك الثّقاتُ أنّك تُفتي وتُقرُّ وتقُولُ به، ونُسمّيهم لك: فُلانٌ وفُلانٌ، وهُم أصحابُ ورعٍ وتشميرٍ، وهُم ممّن لا يكذبُ، فغضب أبُو عبد الله عليه السلام، فقال: ما أمرتُهُم بهذا، فلَمَّا رأيا الغضب في وجهه خرجا، فقال لي: أتعرفُ هذين؟ قُلتُ: نعم، هُما من أهل سُوقنا، وهُما من الزّيديّة، وهُما يزعُمان أنّ سيف رسُول الله صلى الله عليه وآله عند عبد الله بن الحسن، فقال: كذبا لعنهُما اللهُ، والله ما رآهُ عبدُ الله بنُ الحسن بعينيه ولا بواحدةٍ من عينيه، ولا رآهُ أبُوهُ اللّهُمّ إلاّ أن يكُون رآهُ عند عليّ بن الحُسين، فإن كانا صادقين فما علامةٌ في مقبضه، وما أثرٌ في موضع مضربه» إلى آخر الحديث[1].

وفي رواية بصائر الدرجات جاء قوله عليه السلام: «لا أدري إلاّ أن يكون رآه أبوه وهو صبي وهو في حجر عليّ بن الحسين»[2].

ودعوى أنّ الموجود عندهم عليهم السلام العلم، ومتى أرادوا أن يعلموا ما فيه علموا، وذلك عبر الرجوع الى ما عندهم من مصحف وكنوز، فيه: أنّ هذه الكتب أخذوها إمّا من ملكٍ أو من الرسول، والمفروض أنـّه قد حصل لهم أو لبعض علم بها، فلا يستقيم القول بأنّ علمهم هنا ليس بحاضر أو ليس بحاصل.

---

(١) الكافي ج١ / ص٢٣٢ و٢٣٣.

(٢) بصائر الدرجات ص١٨٣.

والجواب:

أولاً: لم يرد في رواية أبي بصير ما يدلّ على أنّ الإمام الصادق عليه السلام لم يكن عالماً بوجود أحدٍ يسمعهم، إلاّ ما يعطيه رفع الستر والتفقّد من انطباع لدى الناظر، وهو لازم أعمّ، ومن اللطيف اهتمام أبي بصير بنقل هذا الأمر، ثم ينقل بعد ذلك تلك المضامين العالية في تنوع وسعة علوم عليهم السلام، ولا بدّ أنـّه إرشاد لشيء ما، ولعلّه ما يأتي توضيحه في الجواب اللاحق والذي بعده.

ثانياً: إنّ ما جاء في الرواية الثانية إن من جهة عدم معرفته عليه السلام بمن جاءه حتى احتاج للسؤال عنهم أو ما يظهر منه التردّد في رؤية الحسن المثنى المستفاد من قوله عليه السلام: «**اللهم**» يتلاءم جداً مع التقية كما يشهد له سياق الحديث من أوّله إلى آخره، والجزم بعدم رؤية عبد الله المولود بعد واقعة الطف من جهة أنـّه لم يعش في بيت من بيوت الأئمة عليهم السلام، بخلاف الحسن المثنى الذي عاصر الإمام زين العابدين عليه السلام.

ثالثاً: وهو تتمة لِمَا أجبنا به سابقاً؛ فإنّ ظروف حياة أهل البيت تمنعهم من إبراز هذه العلوم، بل ظاهر جملة من النصوص أنـّهم مأمورون بالتعامل بالظاهر.

ومن شواهد خصوصية عصرهم عليهم السلام ما روي عن سدير قال: «**كُنتُ أنا وأبُو بصيرٍ ويحيي البزّازُ وداوُدُ بنُ كثيرٍ في مجلس أبي عبد الله عليه السلام، إذ خرج إلينا وهُو مُغضبٌ، فلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ، قال: يا عجباً لأقوامٍ يزعُمُون أنـّا نعلمُ**

الغيب، ما يعلمُ الغيب إلاّ اللهُ، لقد هممتُ بضرب جاريتي فُلانة، فهربت منّي، فما علمتُ في أيّ بُيُوت الدّار هي.

قال سديرٌ: فلَمَّا أن قام من مجلسه وصار في منزله، دخلتُ أنا وأبُو بصيرٍ ومُيسّرٌ، وقُلنا لهُ: جُعلنا فداك، سمعناك وأنت تقُولُ كذا وكذا في أمر جاريتك، ونحنُ نعلمُ أنّك تعلمُ علماً كثيراً، ولا ننسُبُك إلى علم الغيب.

قال: فقال: يا سديرُ، ألم تقرأ القُرآن؟ قُلتُ: بلى، قال: فهل وجدت فيما قرأت من كتاب اللهعزوجل: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[1]، قال: قلتُ: جُعلتُ فداك، قد قرأتُهُ، قال: فهل عرفت الرّجُل؟ وهل علمت ما كان عندهُ من علم الكتاب؟ قال: قُلتُ: أخبرني به، قال: قدرُ قطرة من الماء في البحر الأخضر، فما يكُونُ ذلك من علم الكتاب، قال: قُلتُ: جُعلتُ فداك، ما أقلّ هذا، فقال: يا سديرُ، ما أكثر هذا أن ينسُبهُ اللهعزوجل إلى العلم الّذي أُخبرُك به.

يا سديرُ، فهل وجدت فيما قرأت من كتاب اللهعزوجل أيضاً: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2]، قال: قُلتُ: قد قرأتُهُ جُعلتُ فداك، قال: أفمن عندهُ علمُ الكتاب كُلُّهُ أفهمُ أم من عندهُ علمُ الكتاب بعضُهُ؟ قُلتُ: لا، بل من عندهُ علمُ الكتاب كُلُّهُ، قال: فأومأ بيده إلى

---

(١) النمل / ٤٠.

(٢) الرعد / ٤٣.

صدره، وقال: علمُ الكتاب ـ والله ـ كُلُّهُ عندنا، علمُ الكتاب ـ والله ـ كُلُّهُ عندنا»[١].

رابعاً: إنّ الإشكال على ما نقل من جواب، وأنّ عندهم العلم، ولا يدلّ على فعليّة علمهم بكلّ شيءٍ بأنّ هذه الكتب قد أخذوها والمفروض أنـّه قد حصل لهم أو لبعض علم بها، لا أعلم قرينيّته؛ فإنّ مجرّد أخذ شيء لا يعني الاطلاع على كلّ ما فيه، وهو واضح.

ومن هنا تعرف الجواب عمّا قد يقال من النقض بما ورد في جملة من الأخبار من أنّ الإمام عليه السلام يلهم بما ليس في الكتاب والسنّة من المعضلات[٢]، وأنـّهم عليهم السلام إذا أعياهم شيء تلقاهم روح القدس[٣]، على أنـّه قد عرفت معنى ازديادهم في كلّ ليلة جمعة وعلاقة علومهم بالبداء في ضمن الجواب التاسع.

١١ـ ما الحاجة لهذه الكتب بعد أن كان القرآن تبياناً لكل شيء

قد يقال: إنـّه قد جاء في جملة من الأخبار أنّ في القرآن تبيان كلّ شيء كالذي روي عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: «**والله، إنـّي لأعلمُ ما في السّماوات وما في الأرض، وما في الجنّة وما في النّار، وما كان وما يكُونُ إلى أن تقُوم**

(١) الكافي ج١ / ص٢٥٧.
(٢) بصائر الدرجات ص٢٣٤.
(٣) الكافي ج١ / ص٣٩٨.

السّاعةُ، ثُمّ قال: أعلمُهُ من كتاب الله، أنظُرُ إليه هكذا ثُمّ بسط كفّيه، ثُمّ قال: إنّ الله يقُولُ: إنّا أنزلنا إليك الكتاب فيه تبيانُ كُلّ شيءٍ»[1].

ومن هنا يقع التنافي بين ما دلّ على وجود تلك العلوم في تلك الكتب وبين كون القرآن تبياناً لكلّ شيء، وإلاّ فالقرآن مغنٍ عن جميع تلك الكتب.

والجواب:

من الواضح أنّ المقصود من كون القرآن تبياناً لكلّ شيء ـ حيث نؤمن بتلك السعة المذكورة في الأخبار ـ تبيانه ولو بلحاظ البواطن، وإلاّ فمن البداهة بمكان أنّ ظاهر القرآن ـ بحسب الفهم المتعارف وما يلقى إلى عامّة الناس ـ لا يعلم منه كلّ شيء، وقد روى المعلى بن الخنيس قال: «**قال أبو عبد الله عليه السلام: ما من أمر يختلف فيه اثنان إلاّ وله أصلٌ في كتاب الله عزّ وجلّ، ولكن لا تبلُغُه عقول الرجال**»[2].

والمقصود من هذه الأخبار أنّ في القرآن الكريم تبيان كلّ شيء ولو بلحاظ البطون والتأويل، وقد ورد أنّ الله تعالى علّم نبيه صلى الله عليه وآله التنزيل والتأويل،

---

(١) بصائر الدرجات ج١ / ص١٢٧، وذيل الحديث إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ**﴾ كما في سورة النحل / ٨٩.

(٢) الكافي ج١ / ص٦٠.

فعلّمه رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام، قال الصادق عليه السلام: «**وعلَّمنا والله، ثم قال: ما صنعتم من شيء أو حلفتم عليه من يمين في تقيةٍ فأنتم في سعة**»(١).

إن قلت: ألا يوجد تناقض في نسبة هذه العلوم تارةً للكتاب وأخرى لتلك الصحف؟

قلت: كلا، لا يوجد تناقض، بل يظهر من بعض الأخبار أنّ المبرر لنسبة العلوم للقرآن في بعض الأحيان إنّما هو دفعاً لاستهجان قد يقع من بعض الأصحاب، فقد روي عن الحارث بن المغيرة وعدّةٍ من أصحابنا منهم عبد الأعلى وأبو عبيدة وعبد الله بن بشرٍ الخثعميّ أنّهم سمعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**إنّي لأعلم ما في السّماوات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنّة، وأعلم ما في النّار، وأعلم ما كان وما يكون**»، ثمّ مكث هنيئةً، فرأى أنّ ذلك كبر على من سمعه منهم، فقال: «**علمت ذلك من كتاب الله عزّ وجلّ، إنّ الله عزّ وجلّ يقول: فيه تبيان كلّ شيءٍ**»(٢).

١٢_ تساؤلات حول مصحف فاطمة عليها السلام

قد يُقال: من الغريب أنّ بعض هذه النصوص يريد التأكيد على أنّ ما في مصحف فاطمة عليها السلام ليس فيه شيء مما في القرآن، فإذا حافظ شخص على فكرة عدم تحريف القرآن الكريم، فكيف يمكن له أن يجمع بين هذه المجموعات

---

(١) الكافي ج٧ / ص٤٤٢.

(٢) الكافي ج١ / ص٢٦١.

من النصوص: (القرآن فيه كلّ شيء ـ مصحف فاطمة فيه غير القرآن ـ القرآن لم يحرّف) بغير تأويل متكلِّف؟!

والأغرب أنّ أبا بصير الذي روى لنا ما يؤكّد أنّ ما في مصحف فاطمة ليس له وجود أو اشتراك مع ما في القرآن الكريم، يروي لنا هو بنفسه خبراً آخر أورده الكليني نفسه في الكافي أيضاً، حيث يقول أبو بصير: «**بينا رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم جالساً، إذ أقبل أمير المؤمنين عليه السلام، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله...**».

إلى أن قال: «**ثم أتى الوحي إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ بولاية عليّ ﴿لَّيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾**[1]، **قال: قلتُ: جعلتُ فداك، إنّا لا نقرؤها هكذا، فقال: هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله، وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة عليها السلام**»[2]. فكيف يكون مصحف فاطمة لا علاقة له بالقرآن الكريم، ثم هنا يأتي بالآية الكريمة ويُثبت التحريف، ثم نقول في الوقت نفسه بعدم تحريف القرآن الكريم؟! ألا يهزّ هذا

---

(١) المعارج / ١ ـ ٣.

(٢) الكافي ج٨ / ص٥٧ و٥٨، وقد وقع اختلاف في النسخ عند نقل الآية ففي كثير منها عدم ذكر زيادة بولاية علي عليه السلام، ونقيصة للكافرين كما نبّه عليه في النسخة المحققة من قبل (دار الحديث) ج١٥ / ص١٥٠، ولاحظ الهامش رقم ٩، وفيه: «هكذا [يعني من دون زيادة أو نقيصة] في معظم النسخ التي قوبلت وشرح المازندراني والمرآة»، ثم نقل النسخة المطبوعة والوافي زيادة: «ولاية علي عليه السلام»، لكن قد نبّه جملة من الشرّاح، ومنهم العلامة المجلسي في مرآة العقول ج٢٥ / ص١٢٩ على أنّ المعنى لا يستقيم إن لم يكن هناك سقط في البين، وهو ما أثبت في المطبوع.

مجموعة هذه النصوص هنا على مستوى الوثوق بها بما يُحيِجُنا لمرجعيّة مخارجة لها نحتكم إليها، وتحسم النزاع؟

هذا كلّه، فضلاً عن التعارض القائم بين بعض هذه الروايات في هوية مصحف فاطمة، ففيما بعضها يفهم منه أنّه يشتمل على المستقبليات وأحوال النبي، قد توحي روايات أُخر بأنّه يتصل بالحلال والحرام وما يحتاجه الناس إلى يوم القيامة على تقدير عود التوصيف في خبر الحسين بن أبي العلاء له لا إلى الجفر.

والجواب:

أولاً: لا حاجة في مقام إبراز الإشكال ـ أعني إبراز التناقض بين كون الكتاب تبياناً لكلّ شيء وأنّ في مصحف فاطمة غير القرآن ـ لطرح مسألة تحريف القرآن؛ باعتبار أنّ إبراز التنافي غير موقوف على ذلك، فإنّ الإمام عليه السلام عندما يذكر القرآن يذكر كتاب الله تعالى لا النسخة التي عند زيد أو عمرو، لا سيّما مع ملاحظة ما يأتي من قوله عليه السلام: «**ومصحف فاطمة ما أزعم أنّ فيه قرآناً**».

ثانياً: لو غضضنا النظر عن هذا، فقد عرفت الجواب عن هذا الاستشكال في الجواب عن الإشكال السابق من دون تكلّف، والإيمان بالتأويل لا يُعيَّرُ به مؤمنٌ.

ثالثاً: ما ذكر من الإشكال الثاني من رواية أخرى لأبي بصير إن كان الغرض منها الاستشكال العامّ على روايات التحريف، فأنت بين خيارين: إمّا أن تؤمن بها كما هي، وإمّا أن توجهها كما فعل جملة من الأعلام، وذكروا أنّ المقصود من هذه العبائر أنّ جبرئيل كان ينزل بالقرآن وتفسيره، وكانت تكتب في هامش المصحف، وقد روي في الدر المنثور عن ابن مسعود أنـّه كان يقرأ هذا الحرف: «**﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَۚ﴾ بعليّ بن أبي طالب**»[1].

قال السيّد الخوئي رحمه الله تعليقاً على بعض الأخبار التي قد يفهم منها دعوى التحريف: «**لا دلالة في ذلك على أنّ هذه الزيادات كانت في القرآن، وقد أُسقطت منه بالتحريف، بل الصحيح أنّ تلك الزيادات كانت تفسيراً بعنوان التأويل، وما يؤول إليه الكلام أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد**»[2].

وإن كان القصد النقض بأنّ الرواية دالّة على أنّ في مصحف فاطمة عليها السلام قرآناً، فلا حاجة لإقحام موضوع التحريف في المسألة وقرنه مرّة أخرى عند ذكر مصحف فاطمة عليها السلام، وليقل ابتداءً: إنّ الرواية تتنافى مع ما ذكر من أنـّه ليس في مصحف فاطمة شيء من كتاب الله، فنقول: الأخبار تنفي أن يكون في مصحف فاطمة عليها السلام حرف من القرآن بما هو

---

(١) الدر المنثور ج٥ / ص١٩٢.

(٢) البيان في تفسير القرآن ص٢٢٣.

قرآن، وما المانع أنّ تذكر نزول بعض الآيات وتأويلها وما شاكل ذلك، لا سيّما إذا عرفنا أنّ ذلك التشدّد في نفي أن يكون في مصحف فاطمة عليها السلام شيء من القرآن ليس إلاّ تلك الشبهة القديمة الحديثة التي يريد أن يلصقها النواصب بنا: أنّ للشيعة مصحفاً وقرآناً آخر غير الذي هو معروف بين الناس.

رابعاً: إنّ القول تعليقاً على هذه الرواية: «ألا يهزّ هذا مجموعة هذه النصوص هنا على مستوى الوثوق بها بما يُحيْجُنا لمرجعيّة مخارجة لها نحتكم إليها، وتحسم النزاع؟»، غير واضح؛ باعتبار أنّ مجرّد هذه الرواية ـ على فرض دلالتها ـ المخالفة لتلك الأخبار الصحيحة المستفيضة لا توجب هزة، إلاّ إذا كان البناء على التشبّث بالطحالب.

خامساً: وهو في الحقيقة ليس إشكالاً على كلام القائل، بل توضيح لمطلب قد التفت إليه، لكنّه ساقه بطريقةٍ فيها شيء من الإبهام، وقد كان ينبغي له الجزم به، وبيانه: أنّه قد ورد في بعض الأخبار في توصيف مصحف فاطمة أنّه ليس فيه شيء من الحلال والحرام، ولكن فيه علم ما يكون[1].

وقد استشكل بعضهم بمعارضته بما ورد في رواية الحسين بن أبي العلاء عن أبي عبد الله عليه السلام وأنّ ما يحتاجه الناس حتى فيه الجلدة ونصفها وربعها[2]،

---

(١) الكافي ج١ / ص٢٤٠.

(٢) الكافي ج١ / ص٢٤٠.

ولسبب ما رجح هذا المستشكل خبر الحسين بن أبي العلاء، واعتبر أنّ حقيقة مصحف فاطمة أنـّه كتاب فقهي عبارة عن جملة من المنقولات عن النبي صلى الله عليه وآله نظير ما كانت تنقله نساءه صلى الله عليه وآله عنه.

والقائل هنا التفت إلى أنّ هذا الاستظهار فيه قطع للحديث، وإخراج له عن سياقه، وأنّ من ينقل تمام الحديث يلتفت إلى شيء آخر، ونصّه عن الحسين بن أبي العلاء قال: «**سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: عندي الجفر الأبيض، قال: قلنا: وأيّ شيء فيه؟ قال: فقال لي: زبور داود، وتوراة موسى، وإنجيل عيسى، وصحف إبراهيم، والحلال والحرام، ومصحف فاطمة، ما أزعم أنّ فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس إلينا، ولا نحتاج إلى أحد، حتّى أنّ فيه الجلدة، ونصف الجلدة، وثلث الجلدة، وربع الجلدة، وأرش الخدش**».

وكما ترى، فالذي فيه الحلال والحرام الجفر الأبيض كما هو نصّ الرواية، فقوله: «**وفيه ما يحتاج الناس إلينا**» ليس معطوفاً على قوله: «**ما أزعم أنّ فيه قرآناً**» ليكون بياناً لِمَا يحتويه مصحف فاطمة عليها السلام، وإنـّما بيانه لقوله: «**عندي الجفر الأبيض**» أي وفي الجفر الأبيض ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد.

خاتمة

قد يُقال وبعد كلّ الذي تقدّم: إنـّنا نحتمل أن الرواية كانت: «عندنا ما يحتاجه الناس ولدينا علم كثير اختصّنا به رسول الله صلى الله عليه وآله يضعنا في موقف متقدّم في الأمّة»، فتحوّلت بفعل الصراع الطائفي والتهاب الموقف في القرن الثاني

الهجري إلى: «عندنا كلّ علم النبي ومن قبله الذي يحوي كلّ العلوم على الإطلاق، مجموعة كلّها في بضعة صحف، لا يجوز لأحد النظر فيها إلاّ بعد التي واللتيا، ولا تنشر بين الناس، وتمثل بعداً سرياً مخفياً في بيوت الأئمة»، فنأخذ بالقدر المتيقن وهو الصيغة الأولى التي يمكن دعوى تواترها لو أخذنا بعين الاعتبار مجموعات حديثية أخرى.

أقول: قد عرفت أنّه لا وجه لهذا الاحتمال بلحاظ النصوص، وإلاّ فهي نصّ في العموم والشمول، وتكذيب الرواة أو الروايات، واتهامهم أو اتهامها بالتضخيم مع تنوع مشاربهم وتشتتهم في الأصقاع مما لا ينبغي، مع كون هذا الكذب وذلك التضخيم الذي قيل بحدوثه في القرن الثاني للهجرة يعني تحت نظر الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، واستمرّ الحال في أيام سائر الأئمة عليهم السلام، مع أنّنا لم نجد في تناقل الأصحاب عن أئمتهم إلاّ تأكيداً على هذه السعة والعموميّة والتنوع في جهات العلوم. . .

وفي الختام ننقل خبراً روي في الكافي عن مُحمّدُ بنُ يحيى يعني العطار الثقة الجليل، عن أحمد بن مُحمّدٍ يعني ابن عيسى الأشعري القمي الثقة الجليل أيضاً، عن ابن محبُوبٍ يعني الحسن بن محبوب السراد الثقة الجليل ومن أصحاب الإجماع على قولٍ، عن ابن رئابٍ يعني علي وجلالته لا تقلّ عمّن مضى، عن ضريسٍ الكناسيّ الخيّر الفاضل الثقة، قال: «**سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول وعنده أناسٌ من أصحابه: عجبت من قومٍ يتولّونا، ويجعلونا أئمّةً، ويصفون أنّ طاعتنا مفترضةٌ عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ يكسرون**

حجّتهم، ويخصمون أنفسهم، بضعف قلوبهم، فينَقصونا حقّنا، ويعيبون ذلك على من أعطاه الله برهان حقّ معرفتنا والتّسليم لأمرنا[1]. أترون أنّ الله تبارك وتعالى افترض طاعة أوليائه على عباده، ثمّ يخفي عنهم أخبار السّماوات والأرض، ويقطع عنهم موادّ العلم فيما يَرِد عليهم ممّا فيه قوام دينهم؟!

فقال له حمران: جعلت فداك، أرأيتَ ما كان من أمر قيام عليّ بن أبي طالبٍ والحسن والحسين عليهم السلام، وخروجهم، وقيامهم بدين الله عزّ ذكره، وما أصيبوا من قتل الطّواغيت إيّاهم، والظّفر بهم حتّى قتلوا وغلبوا.

فقال أبو جعفرٍ عليه السلام: يا حمران، إنّ الله تبارك وتعالى قد كان قدّر ذلك عليهم، وقضاه، وأمضاه، وحَتَمه على سبيل الاختيار، ثمّ أجراه، فبتقدّم علمٍ إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله قام عليٌّ والحسن والحسين عليهم السلام، وبعلمٍ صمت من صمت منّا. ولو أنـّهم ـ يا حمران ـ حيث نزل بهم ما نزل من أمر الله عزّ وجلّ وإظهار الطّواغيت عليهم سألوا الله عزّ وجلّ أن يدفع عنهم ذلك وألحّوا عليه في طلب إزالة ملك الطّواغيت وذهاب ملكهم إذاً لأجابهم، ودفع ذلك عنهم، ثمّ كان انقضاء مدّة الطّواغيت، وذهاب ملكهم أسرع من سلكٍ منظومٍ انقطع فتبدّد، وما كان ذلك الّذي أصابهم يا حمران لذنبٍ اقترفوه، ولا لعقوبة معصيةٍ

(١) أقول: وفي المثل السائر: ما أشبه الليلة بالبارحة.

خالفوا الله فيها، ولكن لمنازل وكرامةٍ من الله أراد أن يبلغوها فلا تذهبنّ بك المذاهب فيهم»[1].

﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾

سوده بيده الفانية: حسن فوزاز

ليلة الأربعاء ١٠ جمادى الثانية ١٤٤١هـ ق، الموافق لـ ٥/ ٢/ ٢٠٢٠م

قم المشرفة

(١) الكافي ج١ / ص٢٦١ و٢٦٢.

فهرس المصادر

١. القرآن الكريم، كتاب الله العزيز.

٢. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الشيخ المفيد، مؤتمر الشيخ المفيد، ط ١، قم المشرّفة، ١٤١٣هـ ق.

٣. الإمامة والتبصرة من الحيرة، الشيخ الصدوق علي بن الحسين بن بابويه، ط١، مدرسة الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجة الشريف، قم المشرّفة، ١٤٠٤هـ ق.

٤. أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، الشيخ المفيد، ط ١، المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، قم المشرّفة، ١٤١٣هـ ق.

٥. البيان في تفسير القرآن، السيّد أبو القاسم الخوئي، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، ط ١، قم المشرّفة، ١٤٣٠هـ ق.

٦. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلامة المجلسي محمد باقر بن محمد تقي، ط ٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٣هـ ق.

٧. بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد صلى الله عليه وآله، محمد بن الحسن بن فرّوخ الصفار، تحقيق السيّد محمد السيّد حسين المعلّم، لا ط، المكتبة الحيدرية، ١٤٢٦هـ ق.

٨. تفسير العياشي، محمد بن مسعود العياشي، ط ١، المطبعة العلمية، طهران، ١٤٢٢هـ ق.

٩. الخصال، الشيخ الصدوق محمد بن عليّ بن بابويه، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرّفة، ١٤٠٣هـ ق.
١٠. الدر المنثور في تفسير المأثور، جلال الدين السيوطي، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم المشرّفة، ١٤٠٤هـ ق.
١١. رجال الكشي ـ اختيار معرفة الرجال، الكشي، محمد بن عمر بن عبد العزيز، تحقيق الدكتور حسن مصطفوي، لا ط، جامعة مشهد، ١٤٠٩هـ ق.
١٢. رجال النجاشي ـ فهرست أسماء مصنفي الشيعة، الشيخ أحمد بن عليّ النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، لا ط، تحقيق السيّد موسى الشبيري الزنجاني، قم المشرّفة، ١٤٠٧هـ ق.
١٣. صحيح البخاري، البخاري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة بإستانبول)، ١٤٠١هـ ق.
١٤. صفات الشيعة، الصدوق، محمد بن عليّ بن بابويه، الأعلمي، ط ١، طهران، ١٣٦٢هـ ش.
١٥. عمدة القاري، العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٦. عيون أخبار الرضا عليه السلام، الصدوق، محمد بن عليّ بن بابويه، نشر جهان، الطبعة الأولى، طهران، ١٤٢٠هـ ق.
١٧. غاية المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الشيخ حسن فوزي فوّاز، ط ١، دار الولاء لصناعة النشر، بيروت، ١٤٤٠هـ ق.

١٨. الغيبة، شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، ط ١، دار المعارف الإسلاميّة، قم المشرّفة، ١٤١١هـ ق.
١٩. الغيبة، ابن أبي زينب النعماني، تحقيق علي أكبر غفاري، ط ١، نشر الصدوق، طهران، ١٣٩٧هـ ق.
٢٠. فرائد الأصول، الأنصاري، مرتضى بن محمد أمين، إعداد وتحقيق لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، ط ٤، مجمع الفكر الإسلامي، قم المشرّفة، ١٤٢٤هـ ق.
٢١. قاعدة لو كان لبان (دراسة تأصيلية تطبيقية)، الشيخ حسن فوزي فوّاز، ط ١، نور المعارف، قم المشرّفة، ١٤٤٠هـ ق.
٢٢. الكافي، محمد بن يعقوب الكليني، ط ٦، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٧٥ هـ ش.
٢٣. الكافي (دار الحديث)، محمد بن يعقوب الكليني، ط ١، دار الحديث، قم المشرّفة، ١٤٢٩هـ ق.
٢٤. كتاب سليم بن قيس، الهلالي، سليم بن قيس، تحقيق محمد باقر الأنصاري الزنجاني الخوئيني، ط ٥، منشورات دليل ما، قم المشرّفة، ١٤٢٨هـ ق.
٢٥. كتاب العين، الفراهيدي، خليل بن أحمد، تحقيق وتصحيح الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، ط ٢، دار الهجرة، قم المشرّفة، ١٤١٠هـ ق.

٢٦. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، الحلي، حسن بن يوسف بن مطهّر، صححه وعلّق عليه الشيخ حسن زاده الآملي، ط ٩، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرّفة، ١٤٢٢هـ ق.

٢٧. كمال الدين وتمام النعمة، الصدوق، محمد بن عليّ بن بابويه، الطبعة الثانية، المكتبة الإسلامية، طهران، ١٣٩٥هـ ق.

٢٨. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، تحقيق أحمد فارس صاحب الجوائب، ط ٣، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤١٤هـ ق.

٢٩. المبسوط في فقه الإماميّة، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، الطبعة الثالثة، طهران، ١٣٨٧هـ ق.

٣٠. مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، الفضل بن الحسن، الطبعة السادسة، انتشارات ناصر خسرو، طهران، ١٤٢١هـ ق.

٣١. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول صلى الله عليه وآله، المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، تحقيق السيّد هاشم رسولي، ط ٢، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٤٠٤هـ ق.

٣٢. مسائل عليّ بن جعفر ومستدركاتها، عليّ بن جعفر، ط ١، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المشرّفة، ١٤٠٩هـ ق.

٣٣. معاني الأخبار، الصدوق، محمد بن عليّ بن بابويه، لا ط، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بالأوفست عن النسخة المنشورة من

قبل الشيخ علي أكبر غفاري سنة ١٣٧٩هـ ق، قم المشرّفة، ١٤٠٣هـ ق.

٣٤. من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق محمد بن عليّ بن بابويه، ط ٢، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرّفة، ١٤١٣هـ ق.

٣٥. نهج البلاغة، الشريف الرضي، تحقيق عزيز الله عطاردي، ط ١، مؤسسة نهج البلاغة، قم المشرّفة، ١٤١٤هـ ق.

٣٦. الوافي، الكاشاني، الفيض الكاشاني، تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، ط ١، مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، أصفهان، ١٤٠٦هـ ق.

فهرس الموضوعات

عرض لصحيحة أبي بصير ٢

توطئة ٤

في عرض الإشكالات والجواب عليها ٦

١ـ إشكاليّة كون غالب النصوص مروية من طرف الكليني والصفار . ٧

والجواب: ٧

٢ـ إشكالية عدم كتابة الأصحاب في هذا المضمون ١١

والجواب: ١٢

٣ـ أنّ هذه المضامين لم ترد في كتب العامّة ١٣

والجواب: ١٤

٤ـ إشكالية منافاة هذا الحديث لروح القرآن ١٧

والجواب: ١٩

٥ـ لماذا لم يحتج أهل البيت بهذه العلوم؟ ٢٦

والجواب: ٢٧

٦ـ لماذا لم تنشر هذه العلوم بين الأمّة؟ ٣٠

والجواب: ٣٠

٧ـ كيف بقيت هذه الكتب بعد كربلاء؟ ٣٢

والجواب: ٣٣

٨ـ كيف حوت هذه الكتب القليلة على كلّ تلك العلوم؟ ٣٦
والجواب:.....٣٨
٩ـ في أنّ صحيحة أبي بصير قد تكون متهافتة في نفسها.....٤٤
والجواب:.....٤٦
١٠ـ أنّها معارضة بما دلّ على نفي علمهم ببعض الوقائع الجزئية ..٤٩
والجواب:.....٥١
١١ـ ما الحاجة لهذه الكتب بعد أن كان القرآن تبياناً لكل شيء ٥٣
والجواب:.....٥٤
١٢ـ تساؤلات حول مصحف فاطمة عليها السلام.....٥٥
والجواب:.....٥٧
خاتمة.....٦٠
فهرس المصادر.....٦٤
فهرس الموضوعات.....٦٩